

## مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح

دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)

### The Savings Of The Household Sector In Algeria Between Reality And Ambition :

An analytical Study for the period (1970-2013)

أحمد سلامي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير جامعة ورقلة ، الجزائر

sellami.ahmed.78@gmail.com

#### ملخص :

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية مدخرات القطاع العائلي، بالإضافة إلى التعرف على حجمها ضمن مكونات المدخرات المحلية، والوقوف على أهم نقاط الضعف التي تعاني منها عملية تعبئتها في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2013، وهذا بغية معالجة مواطن الضعف والتقدم بمجموعة من الحلول للرفع من مستواها والوصول إلى الطموح المرتقب. النتائج أظهرت بأن للمدخرات العائلية أهمية بالغة كمصدر لتوفير الموارد المالية الحقيقية لتمويل البرامج الاستثمارية. كما بينت النتائج الإمكانيات الادخارية المعتبرة المتاحة لدى العائلات الجزائرية خاصة منذ بداية سنة 1996. ورغم ذلك فلا تزال هناك عقبات تحول دون تعبئتها بالشكل السليم، وهو ما يؤدي إلى قصور الادخار الفعلي عن الادخار الممكن في كثير من الأحيان، ونخص بالذكر انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري الذي مرده إلى الفقر وانتشار البطالة، وكذا نمط توزيع الدخل وارتفاع معدل الإعالة، والوازع الديني للأفراد بسبب معدلات الفائدة، وتنامي أسلوب البيع بالتقسيط مع انتشار الاستهلاك الترفي وضعف الوعي المصرفي والتأميني بشكل عام، إلا أن ذلك لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي خاصة إذا توفرت سياسة ادخارية فعالة.

الكلمات المفتاحية : مدخرات، قطاع عائلي، اقتصاد جزائري، بطالة، معدل إعالة.

#### Abstract :

This research aims to show the importance of the savings of the household sector, as well as to identify its size in the components of domestic savings, and stand on the most important weaknesses afflicting the process packaged in Algeria during the period from 1970 until 2013, and that in order to address the weaknesses and give solutions to raise the level of savings and to reach the prospective ambition. The results showed that the savings families have a great importance as a source for the provision of financial resources to finance investment programs. The results also showed the potential savings considered available to the Algerian families, especially since the beginning of the year 1996. Nevertheless, there are still obstacles to packaged properly, which leads to the lack of actual savings from the savings possible in many cases, most notably the decline in average real per capita income Algerian, which is due to poverty and wide spread unemployment, as well as the pattern of income distribution and a high rate of dependency, and the religious faith of the members because of interest rates, and the growing method of selling in installments with the spread of consumption recreation and lack of awareness of banking and insurance in general, but that is not an obstacle insurmountable, especially if there is an effective policy savings.

**Keywords :** Savings, Sector family, Algerian economy, Unemployment , Dependency ratio.

## تمهيد :

يُعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وقد أصبحت المدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات. وعند النظر إلى مدخرات القطاع العائلي في الجزائر، نجد أنها لاتزال تعاني من عقبات عديدة تؤدي إلى قصور المدخرات الفعلية عن المدخرات الممكنة في كثير من الأحيان، ولازالت الحلول المطروحة لمعالجة هذا القصور غير فعالة، فهي تعالج الظواهر دون الوصول إلى أسبابها. ويعتقد الباحث أن هناك حاجة ملحة للقيام ببحث يهدف لتسليط الضوء على واقع المدخرات العائلية في الجزائر والخروج بنتائج عملية تفيد في إبراز العوائق التي تعاني منها، ومن ثم اقتراح الحلول التي من شأنها النهوض بحجم الادخار وتفعيل دوره في تمويل الاستثمارات التنموية، وعليه تتلخص إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي :

ما هي أهم العوائق التي تعانيها المدخرات العائلية في الجزائر، وما هي الحلول الممكنة للنهوض بها ؟

من أجل تسليط الضوء على أهم جوانب الموضوع، سنسعى للإجابة على الأسئلة التالية :

- فيما تتمثل مدخرات القطاع العائلي وما أهميتها الاقتصادية ؟

- ما هو واقع الادخار العائلي في الجزائر ؟

- ما هي أهم عقبات تعبئة الادخار العائلي في الجزائر ؟

- ما هي سبل معالجة عقبات الادخار العائلي في الجزائر ؟

تأسيسا على ما تقدم، قمنا بتحديد الفرضية التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي :

توجد مدخرات عائلية هامة في الجزائر ولكنها كامنة نتيجة لمشكلات عديدة.

لغرض الإجابة على الأسئلة الأساسية لهذا البحث، سنعتمد على طرق التحليل الاقتصادي الكلي، المستند على مبادئ التحليل العلمي، والتي تعتبر وسيلة يمكن بواسطتها فهم واقع الادخار العائلي في الجزائر، بطريقة تؤدي إلى إظهار الأهمية الاقتصادية له على المستوى الفردي وعلى مستوى الدولة، كما تكشف عن أهم العوائق التي تحول دون تعبئته بالشكل السليم، وتحاول في نفس الوقت أعمال المعرفة لاكتشاف الحلول الممكنة لتجاوز الآثار الاقتصادية المترتبة عن تلك العوائق. لتحقيق أهداف الدراسة سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسنعتمد على أدوات الإحصاء الوصفي عند تحليل البيانات. وقد اعتمدت الدراسة على عدة مصادر للبيانات، وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة، من هذه المصادر : الديوان الوطني للإحصائيات من خلال موقعه على الإنترنت، ومن خلال الدوريات التي يصدرها. بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر، وتقارير صندوق النقد الدولي، وعلى قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية في العالم (WDI).

## 1- مدخرات القطاع العائلي وأهميتها الاقتصادية :

### 1.1 - مفهوم مدخرات القطاع العائلي :

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي، وبالطبع فإن الدخل الكلي المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلي والضرائب المباشرة<sup>1</sup>. ويعتبر الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي ادخارا اختياريا، ذلك أنه يتم بمحض رغبتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم، ويتم ذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام في تكوين هذه المدخرات<sup>2</sup>. وإن السبب الرئيسي خلف دوافع الادخار لدى الفرد، تكمن في معرفته بأنه يُؤدّ مستهلكا ويموت مستهلكا، بينما سنوات الإنتاج والحصول على مقابل تكون دائما أقل من سنوات الاستهلاك والإنفاق<sup>3</sup>. وتقوم عملية الادخار على دعمتين أساسيتين هما : القدرة الادخارية والرغبة الادخارية ؛ فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تُحدّد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد

وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم، فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر، وتتغير بتغير الظروف. أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية، تقوى وتضعف تبعا للدوافع التي تدعو للادخار، ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع<sup>4</sup>.

## 2.1 - الأهمية الاقتصادية لمدخرات القطاع العائلي :

تعد قضية الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، فقد ارجع الاقتصادي نيركسه الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني انخفاض عرض رأس المال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي<sup>5</sup>. وتكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام<sup>6</sup>. وتعتبر هذه المدخرات أهم مصادر الادخار في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة<sup>7</sup>. لذا لمست معظم هذه الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات الدعامة الأساسية للاستثمار. لذا عملت هذه الدول بمختلف مذهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، بما يتفق وأهداف الدولة، وبما يعود على المجتمع بالنفع العام. وإذا كانت أهمية الادخار سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها أشد وضوحا وأكثر إلحاحا في مراحل التنمية والتطور، إذ تؤدي المدخرات خدمات جلية للفرد وللدولة.

### 1. 2.1 - أهمية المدخرات بالنسبة للفرد :

مع تعدد العوامل التي تدفع الفرد إلى الادخار، تأتي أهمية الادخار لتزيد من الاتجاه إليه والترغيب فيه، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على أهمية المدخرات كمصدر تمويل هام، وخاصة الادخار العائلي بالنسبة للأفراد، والذي تتراوح نسبته في الدول المتقدمة بين 10% و 15% من دخولهم، علما أن المتوسط العالمي هو 13%<sup>8</sup>. فهذا الشكل من المدخرات يعتبر الأكثر استقرارا، لأن التقلبات التي يشهدها هذا الأخير تعتبر أقل بكثير من تلك التي يعرفها ادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي. وذلك يعود إلى أن فقرة الرواتب والأجور داخل الاقتصاد هي أصعب في التخفيض من فقرات الدخل الأخرى، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي<sup>9</sup>. وإن الضرورة الحيوية للادخار إنما تتبع من كون الادخار ذا فائدة مزدوجة لكل من الفرد والدولة في آن واحد<sup>10</sup>. ويمكن تحديد أهمية الادخار على نحو واقعي وعملي ملموس، إذ أنه يُمكن للفرد الذي يمارس الادخار على نحو متواصل ومنتظم استخدام مدخراته فيما يلي :

**(1) لتأمين المستقبل ؛ فالادخار له تأثيرا كبيرا في حياة الفرد، وهو يشكل صمام الأمان بالنسبة للمستقبل الغامض المبهم الذي يتسم بعدم اليقين. فالفرد المتيقظ للمستقبل، يدفعه تفكيره في السنين القادمة والاحتياط لها إلى تخصيص جزء من دخله بعيدا عن حاجة الاستهلاك، ليُخصص لتكوين رصيد نقدي مُدخر يستطيع أن يجابه به أحداث المستقبل. فيستطيع عن طريق ما يدخره أن يواجه الظروف السيئة التي قد تأتي بها السنين المقبلة، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة - إذ قد يعجز الفرد لأي سبب من الأسباب عن مواصلة العمل بوظيفته أو مهنته المعتادة - أو حدوث أي ظروف طارئة أو غير متوقعة تستدعي نقودا حاضرة. وهو الأمر الذي يحتاج بطبيعة الحال إلى نفقات استثنائية يعجز الدخل المنتظم عن تدبيرها أو تحملها، مما يستدعي بالفرد إلى الإنفاق من هذه المدخرات. فمن الضروري إذن الاحتياط للمستقبل الغامض والاهتمام به، فلا يجب أن ينصب اهتمامنا على الحاضر فحسب، بل يجب التفكير في الأيام والسنين المقبلة، والاستعداد لها أحسن استعداد عن طريق الادخار ؛**

(2) لتحسين مستوى معيشة الفرد في المستقبل ؛ حيث يستطيع الفرد عن طريق استثمار المدخرات في مشروع معين يُدر دخلا، إضافة إلى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته أو مهنته الاعتيادية، أن يرفع من مستوى معيشته ومعيشة أسرته، وأن يقابل زيادة مطالب الحياة في المستقبل. فمن المعروف أن مطالب الحياة تزداد على مر السنين، وتقتضي بالتالي وجود أرصدة نقدية كافية لمواجهةها. إذ يتمخض عن تقدم الحياة الاجتماعية تزايدا في الحاجات الإنسانية التي يرغب الفرد دائما في إشباعها. وهذا أمر بديهي، فلو أننا ألقينا نظرة سريعة على تطور الحياة الاجتماعية، لوجدنا أن الحاجات التي كان الفرد يرغب في إشباعها في الماضي تعتبر ضئيلة بالنسبة للحاجات المتعددة الكثيرة التي يزخر بها عصرنا الراهن، ويأمل الفرد إشباعها. غير أنه لما كان دخل الفرد محدودا، ولا يستطيع أن يشبع به كل حاجاته المتعددة، فإن تحقيق ما يصبو إليه يقتضي منه أن يقطع جزءا من دخله المحدود – طالما أن هذا الدخل يزيد عن حد الكفاف – ليُكوّن به رصيда يُمكنه في المستقبل القريب من تحقيق رغباته. فيستطيع بذلك أن يتمتع في المستقبل باستهلاك حقيقي أكبر من الاستهلاك القليل في الحاضر ؛

(3) لتحقيق السعادة للفرد ولعائلته ؛ فيستطيع الفرد عن طريق الادخار أن يحقق السعادة، فالفرد المتيقظ لمطالب الحياة المستمرة، والذي يمكنه أن ينظر إلى الأمور نظرة بعيدة المدى، غالبا ما يدفعه تفكيره في أولاده وعائلته إلى الادخار، ليتمكن عن طريقه من مواجهة ما تتطلبه تربية وتعليم أبنائه، وضمان حياة مستقرة لائقة لهم. كما أن الفرد قد يقوم بالادخار من أجل توريث قدر من الثروة لأبنائه بعد مماته. فقد يدفعه تفكيره في مستقبل أبنائه وعائلته أن يقوم بتكوين رصيدين من الادخار يعينهم في الحياة بعد مماته. ولعل هذا هو السبب الذي يدفع الكثير من الأفراد إلى عمل بوالص للتأمين لمواجهة مثل هذه الظروف. وهذه البوالص في الحقيقة تؤدي وظيفة اجتماعية هامة، بإجادةها ضمانات للأسر التي تفقد عائلها في بعض الظروف السيئة، ومن هنا قيل بحق أن الادخار فضيلة اجتماعية ؛

(4) لتنفيذ مشروع استثماري ؛ فيستطيع الفرد عن طريق الادخار أن يقوم بتنفيذ مشروع ما يُرآود خاطره، ويتوقف ادخار الفرد هنا على معدل الكفاية الحدية لرأس المال. بمعنى أن الفرد إذا وجد أمامه فرصة سانحة ليصبح مالكا لمشروع تجاري أو لمصنع يدر عليه ربحا مجزيا، أو أن يصبح مالكا لمنزل أو عقار يدر عليه دخلا لا بأس به، أو لقطعة أرض تأتي له بدخل معقول، فإن ذلك يشجعه على الادخار ويدفعه إلى العمل بكل وسيلة لأجل تحقيق أمنيته. فالادخار في الحقيقة يعتبر قوة اقتصادية يستعين بها الفرد على قضاء بعض حاجاته المستقبلية عند اللزوم، وينمي بها ثروته وثروة مجتمعه، فمن خلال توفر رؤوس الأموال ونماؤها تشكل القوة التي تقوم عليها الصناعات والمشاريع التي تعود بريعتها على الأفراد والدولة، فلولا توفر الأموال وادخارها واستثمارها لما تشكلت رؤوس الأموال، ولما قامت التجارات، ولا الزراعات ولا الصناعات وغيرها بالمستوى الذي يحقق ازدهار الدولة وتقدمها الاقتصادي. فالادخار أمر تفرضه الضرورة وتحتمه المصلحة، وهو وسيلة للنماء والتمكين من الإنفاق وخير معين عند النوائب<sup>11</sup>

(5) لتنمية قدرة الفرد على تحمل المسؤولية وتدريبه على عمليات التخطيط الجيد، والإنفاق وفق احتياجاته الحقيقية. فالادخار بذاته يُعد سببا للحيلولة دون الإسراف والتبذير، وكلما زادت قدرة الناس على الادخار فسوف يبتعدون عن طبيعة الاستهلاك المفرط إلى حد كبير. أضف إلى ذلك، لاطمئنان الفرد على أمواله تجاه أية خطورة قد تطولها مثل السرقة أو غيرها، باعتبار أن هذه المدخرات هي في حالة أمن أكيد عادة وهي مودعة لدى البنك.

## 2.1.2 – أهمية المدخرات بالنسبة للاقتصاد الوطني :

يكتسب الادخار أهمية كبيرة لأي دولة، باعتباره أحد أهم العوامل اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية، وهذه الأخيرة تنطوي في حقيقة الأمر على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية

بالدول النامية يجب أن تتسم بالطفرة والضخامة حتى تكون فعالة<sup>12</sup>. وللتدليل على ضرورة استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية لإنجاح أي برنامج أو خطة تنمية، يشبه الاقتصاديون الاقتصاد القومي بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية كي تبدأ سيرها، وتتخلص من الجاذبية الأرضية، وبالقياس لابد من حد أدنى من الجهد الإنمائي الذي يجب بذله، قبل أن يتسنى التغلب على المقاومة الذاتية لعوامل التخلف<sup>13</sup>. وحتى تتمكن الدولة من ذلك، يتطلب الأمر ضرورة تعبئة قدر كاف من الادخار، تستطيع بموجبه أن ترفع من مستويات المعيشة المنخفضة إلى مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية في فترة وجيزة من الزمن. فالادخار يتيح للبنوك التجارية توفير المزيد من القروض لأصحاب المشاريع الإنتاجية والتجارية والخدمية داخل الدولة، وهذا له فوائد كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد، وهي بصورة رئيسية تتمثل فيما يلي :

### (1) حفز النمو الاقتصادي وتمويل برامج التنمية :

بالرغم مما لقي موضوع الادخار من اهتمام في الفكر الاقتصادي، وفي كافة مراحل التطور الاقتصادي، إلا أنه لا يزال من أهم المواضيع التي تلقى العناية والاهتمام في مجال البحث العلمي، باعتباره يمثل أحد أهم مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، كما يمثل أحد وسائلها لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول بمختلف مستوياتها، لاسيما النامية منها، والتي هي في أمس الحاجة لهذا الادخار من أجل تمويلها للاستثمار. فمن المعلوم أن تسريع معدلات النمو الاقتصادي ضرورة حياتية للدول النامية مهما كان مستوى تطورها. إذ أن الزيادة الكبيرة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه الدول من تحقيق تنميتها، وإلغاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصادياتها عن اقتصاديات البلدان المتقدمة. لذلك، فإن قضية تنمية الادخار تعد من أهم قضايا النمو والتنمية. وإن الحديث في إمكانية تحقيق التنمية من دون وجود الأموال اللازمة لها، يُعد كلاما بعيدا عن المنطق والواقع، ذلك أن الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب رصد الأموال الضرورية والكافية لمتطلبات النشاط الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية الادخار في إمداد الاقتصاد بالتمويل اللازم لتنفيذ برامج التنمية. كما أن إحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي هو ليس بالأمر السهل أو اليسير، إذ أن ذلك يقتضي القيام بإنشاء وتنفيذ كثير من المشاريع الإنتاجية الجديدة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القديمة. وكل هذا يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال لتمويل هذه المشاريع، أي يحتاج إلى معدل كاف للادخار ؛ فهذا الأخير يعتبر مصدرا هاما للتمويل الذاتي في عمليات التوسع الاستثماري. وهذه الاستثمارات التي تكون في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة، ستزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني، فالادخار له أهمية كبيرة في الإسراع بعملية التنمية وحفز الاستثمار ؛ إنه السبيل الوحيد لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمار.

### (2) التقليل من معدلات البطالة :

إن الادخار يعمل على التقليل من معدلات البطالة، وهذا من خلال إيجاد وظائف جديدة، نتيجة لشرع مشاريع استثمارية جديدة بفضل هذه المدخرات، وأرباح هذه المشاريع الجديدة نفسها إنما تساعد على توسيعها، باتجاه استيعاب المزيد من قوى العمل في أكثر من مجال. كذلك خلق موارد نقدية جديدة للدولة، وذلك بواسطة الضرائب المفروضة على هذه المشاريع، بالإضافة إلى تحضير الاستهلاك، وهو الأمر الذي يفضي بدوره إلى توسيع نشاطات الإنتاج والخدمات، وذلك من خلال حصول العاملين الذين كانوا عاطلين سابقا على دخول ينفقونها على ما يحتاجونه من سلع وخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة أصحاب المشاريع لنشاطاتهم في مجالي الإنتاج والخدمات، بحكم زيادة معدل الطلب الكلي على السلع والخدمات.

### (3) التخفيف من حجم المديونية الخارجية :

إن الخلل بين الناتج الإجمالي المحلي والاستهلاك النهائي يؤدي إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات، مما يترتب عليه تزايد حجم المديونية الخارجية إلى درجة قد تتعدى حدود الأمان. وهذه الأخيرة ليست حلا ؛ حيث تعتبر مسكنا يتيح نقودا، ويكبل الدولة لسنوات كثيرة قادمة ويعوق النمو الاقتصادي. وعليه، فالعلاج لا يكمن في مجرد مزيد من تدفق الموارد الأجنبية، وإنما في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من جهة، وتعبئة المدخرات من جهة أخرى والتركيز عليها كشرط ضروري لنجاح التنمية والتحرر من المديونية<sup>14</sup>. كما يجب أن يُوجه الادخار نحو الاستثمارات التي تساعد البنية الاقتصادية على التوسع أفقيا أو عموديا. ومن هنا سيعمل الادخار على التقليل من اعتماد الدولة على القروض الخارجية، وما يترتب عليها من آثار ضارة، وبالتالي تخفيف العبء الواقع على كاهل الدولة جراء تسديد الديون الخارجية وفوائدها.

### (4) التخفيف من حدة التضخم :

تبرز أهمية الادخار في التخفيف من حدة مصادر الضغط التضخمي الذي غالبا ما يصاحب عملية التنمية. فالبلاد المتخلفة تنتم اقتصادياتها بضالة مرونة دوال العرض في الأجل القصير. ولما كانت التنمية يصاحبها زيادة ملموسة في حجم الطلب الفعال، فإن هذا الوضع الذي ينطوي على اختلاف التناسب بين التغير في تيار الإنفاق النقدي والتغير في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات، يؤدي إلى إحداث نزعات تضخمية تصيب النشاط الاقتصادي في مرحلة التنمية، ويصعب التحكم فيها. ويبدو هذا الاختلاف بشكل واضح في اختلاف التناسب بين الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية وبين عرض هذه السلع. فمن المعلوم أن زيادة الإنفاق على التنمية يأتي مصحوبا بزيادة واضحة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية وتفشي ظاهرة تضخم الأسعار، وخاصة من جانب الطبقات الفقيرة التي يرتفع ميلها الحدي للاستهلاك بدرجات عالية. غير أنه من العسير إحداث زيادة كبيرة في إنتاج السلع الغذائية والاستهلاكية، نظرا لجمود دوال العرض في الأجل القصير، نتيجة لتأخر الجهاز الإنتاجي في الدولة، مما يجعل الضغط على هذه السلع ضغطا كبيرا. ولا يمكن مواجهة هذا الضغط في الأجل القصير، إلا بالاتجاه نحو الاستيراد بمعدلات كبيرة لهذه المواد، مما يولد ضغطا على أرصدة الدولة من العملات الأجنبية. ومن ثم يجب على الدولة عند تخطيط اقتصادياتها أن تقوم بوضع موازين سلعية دقيقة للمواد الغذائية، تكفل تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات من هذا النوع من السلع. إضافة إلى إعطاء الأولوية في الواردات المستقبلية للتجهيزات اللازمة لمشاريع التنمية بالدرجة الأولى، ولتأمين مستلزمات الإنتاج بالدرجة الثانية، ثم لتأمين حاجات الاستهلاك النهائي بالدرجة الثالثة. وإن أثر الادخار في التخفيف من هذه الضغوط التضخمية، أمر يجب أن نلفت النظر إليه، ذلك أنه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة كبيرة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، والتخفيف من حدة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الفعال، فإن سياسة رفع الادخار الذي يمثل خيارا مناسباً لتمويل التنمية، بحيث لا يحمل معه أي أثاراً تضخمية تهدد الاقتصاد، سيؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم الموجود مسبقاً. وهذه الوظيفة التي يلعبها الادخار في هذا المجال، وظيفة هامة إذا ما علمنا أن ترك مكافحة التضخم، بحيث أن الأسعار تواصل الإمعان في الارتفاع إلى آفاق بعيدة بصفة مستمرة، أمر قد يؤدي إلى فشل وانهيار سياسة التنمية نفسها، وذلك نظرا للأضرار العديدة التي تتولد عن التضخم. لذلك أصبح وجود المدخرات والمقدرة على تعبئتها، الأمر الحاسم الذي تعتمد عليه الاقتصاديات في نموها، بحيث تتجاوز دورها كمورد أساسي لتمويل التنمية، بل وتعد وسيلة اقتصادية مهمة كفيلا بتقييد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية، وضمانا لاستقرار الاقتصادي<sup>15</sup>. لذلك أصبحت غالبية الاقتصاديات مهتمة بالبحث في طرق زيادتها، وتأمين توجيهها نحو الاستثمارات المطلوبة.

## 5) معالجة عجز ميزان المدفوعات :

تقوم المدخرات بوظيفة هامة أيضا، وهي معالجة ميزان المدفوعات من الثغرات التي يواجهها. فالدولة في العادة، تقوم بتكوين قدر معين من المدخرات المكونة من الذهب والعملات الأجنبية، لتواجه بها التقلبات الدورية أو العارضة في ميزان المدفوعات. فمن المعروف أن ميزان المدفوعات وخاصة في الجزائر التي تعتمد على تصدير المحروقات، والتي تكون عرضة للتقلب الشديد في أسعارها يتعرض لوجود عجز، وتقتضي من الدولة أن تكون على استعداد تام لسده. وتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى رصيدها المدخر، المكون من الذهب والعملات الأجنبية، لتسحب منه لمواجهة هذه التقلبات على النحو الذي يمكنها من تلافي المشاكل الخطيرة التي تترتب على وجود العجز في ميزان المدفوعات، وهي وظيفة هامة تتكامل مع وظائف الادخار التي سبق الإشارة إليها. وطالما أن الادخار الداخلي السالب يمثل خطورة على متطلبات النمو المتزايد، ويعقد من المسألة الاستهلاكية ذاتها في المستقبل، نظرا لما يترتب عليه من ضعف أو تلاشي للادخار، بل إلى التآكل التدريجي لرأس المال الوطني، وهو ما يؤدي إلى عجز في العمليات الجارية، وهذا العجز يضع أعباء جديدة وضخمة على ميزان المدفوعات، الأمر الذي يهدد الاقتصاد الوطني، ويلتهم احتياطاته ويعطل عملية التنمية الاقتصادية. فإنه في المقابل، سيجنبنا الادخار الداخلي الموجب كل هذه التبعات غير المرغوبة، وسيعمل على حل مشكلة العجز في الحساب الجاري، ونخص بالذكر هنا الادخار الخاص والذي يعتبر ادخار القطاع العائلي أهم مكوناته. لإبراز دور الادخار الخاص في حل مشكلة عجز الحساب الجاري، سنبدأ أولا بمعادلة الدخل والإنفاق في اقتصاد مفتوح<sup>16</sup> :

$$Y = C + I + G + (X - M) + NT$$

حيث  $Y$ : الدخل القومي الإجمالي ؛  $C$ : الاستهلاك ؛  $I$ : الاستثمار ؛  $G$ : الإنفاق الحكومي ؛  $(X - M)$ : صافي الصادرات ؛  $NT$ : صافي التحويلات الخارجية. وبإعادة ترتيب الحدود أعلاه نحصل على الصيغة التالية :

$$Y - C - G = NS = I + (X - M) + NT$$

حيث  $NS$ : الادخار القومي الذي يمكن أن يتحقق بتمويل الاستثمار المحلي أو فائض الحساب الجاري أو بزيادة صافي الاستثمارات الخارجية، ولكن الادخار الوطني يتكون من الادخار الحكومي  $S^G$  وهو فائض الميزانية العامة للدولة  $(T - G)$ ، والادخار الوطني الخاص  $S^P$  الذي يشمل كل من ادخار القطاع العائلي وادخار قطاع الأعمال، أي أن :

$$NS = S^P + S^G$$

$$S^P = NS - S^G$$

من المعادلات أعلاه، وباعتبار أن الحساب الجاري ( $CA$ . Current Account) (وهو يضم صافي الصادرات وصافي التحويلات الخارجية)  $[CA = (X - M) + NT]$ ، يمكن صياغة الادخار الوطني الخاص على النحو التالي :

$$S^P = I + CA - S^G$$

$$S^P = I + CA - (T - G)$$

$$S^P = I + CA + (G - T)$$

ولإلقاء الضوء على أهمية الادخار الخاص بالنسبة لعجز الحساب الجاري، يمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه على النحو التالي :  $CA = S^P - I - (G - T)$ . من المعادلة الأخيرة، نجد أن زيادة عجز الميزانية العامة  $(G - T)$  يؤدي إلى تقليص فائض الحساب الجاري إن كان هناك فائضا، أو يؤدي إلى تفاقم عجز الحساب الجاري في حالة وجود عجز. كذلك نجد أن لزيادة الاستثمار المحلي أثرا سلبيا مباشرا على الحساب الجاري، أي تؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري، وهذا هو الأثر في المدى القصير أو الأثر من جانب الطلب. وبالرغم من ذلك، فليس من المعقول أن يُخفف الاستثمار لمعالجة عجز الميزانية، نظرا للأثار الإيجابية الهامة للاستثمار في المدى الطويل ومن جانب العرض

على زيادة الناتج القومي والفائض التصديري والادخار الخاص، ومن ثم على خفض عجز الحساب الجاري. ومن المعادلة أعلاه، يتضح كذلك أن الادخار الخاص هو صمام الأمان الذي يمكن أن يحد من عجز الحساب الجاري، حيث أن العلاقة موجبة بين الادخار الخاص  $S^P$  وفائض الحساب الجاري CA، وهذا بالطبع له بالغ الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات.

## 2- واقع ادخار القطاع العائلي في الجزائر :

قبل الوقوف على التطورات الحاصلة في ادخار الأسر، تجدر الإشارة إلى أن دراسة سلوك ادخار القطاع العائلي يقتضي الحصول على بيانات فردية. والواقع يشير إلى أنه لا يوجد مسح خاص بادخار الأسر، ولكن مسح لميزانية الأسر، والذي يجمع بيانات الإنفاق والدخل المتاح للأسر، وهذا كما توضحها بيانات الجدول رقم (1) التالي :

### الجدول رقم (1) : تطور ادخار القطاع العائلي في الجزائر للفترة (1970-2011)

الوحدة : مليون دج

السنوات	الاستهلاك	الادخار	الدخل المتاح	الميل الحدي للادخار(*)	الميل المتوسط للادخار(*)
1970	13 388,5	3 394,1	16 782,6	/	0,20
1971	14 026,5	2 887,6	16 914,1	-3,85	0,17
1972	16 721,8	2 309,5	19 031,3	-0,27	0,12
1973	17 741,1	3 120,3	20 861,4	0,44	0,15
1974	23 924,5	3 806,3	27 730,8	0,10	0,14
1975	29 522,4	4 081,2	33 603,6	0,05	0,12
1976	34 010,5	4 613,6	38 624,1	0,11	0,12
1977	42 646,0	1 923,8	44 569,8	-0,45	0,04
1978	48 793,2	4 197,7	52 990,9	0,27	0,08
1979	56 216,6	9 926,5	66 143,1	0,44	0,15
1980	67 816,5	14 197,1	82 013,6	0,27	0,17
1981	84 570,3	10 691,4	95 261,7	-0,26	0,11
1982	92 648,5	16 503,2	109 151,7	0,42	0,15
1983	103 048,0	21 086,9	124 134,9	0,31	0,17
1984	122 372,5	11 840,4	134 212,9	-0,92	0,09
1985	136 423,1	16 218,9	152 642,0	0,24	0,11
1986	152 195,1	22 662,1	174 857,2	0,29	0,13
1987	149 865,7	28 873,0	178 738,7	1,60	0,16
1988	208 875,7	29 926,7	238 802,4	0,02	0,13
1989	257 269,8	32 197,1	289 466,9	0,04	0,11
1990	305 042,3	57 329,9	362 372,2	0,34	0,16
1991	410 049,9	112 404,3	522 454,2	0,34	0,22
1992	538 844,5	153 111,1	691 955,6	0,24	0,22
1993	639 067,6	184 377,9	823 445,5	0,24	0,22
1994	826 754,5	145 573,1	972 327,6	-0,26	0,15
1995	1 103 081,9	141 454,8	1 244 536,7	-0,02	0,11
1996	1 319 393,2	171 838,1	1 491 231,3	0,12	0,12
1997	1 411 669,5	199 571,3	1 611 240,8	0,23	0,12
1998	1 531 502,9	275 286,2	1 806 789,1	0,39	0,15
1999	1 642 338,5	360 671,7	2 003 010,2	0,44	0,18
2000	1 684 862,8	420 104,5	2 104 967,3	0,58	0,20
2001	1 817 277,4	548 437,5	2 365 714,9	0,49	0,23
2002	1 955 242,0	576 639,8	2 531 881,8	0,17	0,23
2003	2 090 638,0	660 575,9	2 751 213,9	0,38	0,24
2004	2 333 218,5	702 458,3	3 035 676,8	0,15	0,23
2005	2 510 479,4	894 448,4	3 404 927,8	0,52	0,26
2006	2 647 004,7	1 091 159,4	3 738 164,1	0,59	0,29
2007	2 893 221,4	1 414 376,8	4 307 598,2	0,57	0,33
2008	3 274 309,9	1 610 855,0	4 885 164,9	0,34	0,33
2009	3 677 560,6	1 853 679,2	5 531 239,8	0,38	0,34
2010	4 043 142,1	2 084 959,4	6 128 101,5	0,39	0,34
2011	4 475 513,7	2 786 738,6	7 262 252,3	0,62	0,38

Source : Collections Statistiques N 166/2011, ONS, Alger, pp70-105 & www.ons.dz

(\*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

إذا تتبعنا تطور الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري، نلاحظ أنه شهد عدة فترات متباينة :

• **الفترة (1970 – 1989) :** تميز الادخار العائلي بالضعف الشديد في هذه الفترة، وهي التي تُعرف بفترة الاقتصاد الموجه، الذي يعكس مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث سجل متوسط 1222,87 مليون دج للفترة (1970-1989)، وهو ما أدى إلى انكماش في معدل الادخار العائلي الذي بلغ نحو 13% كمتوسط لنفس الفترة. وقد تزامن ذلك مع فترات انكماش في مستوى الدخل المتاح للأسر، الذي شهد تطورا ولكنه بطيء، ويرجع ذلك إلى صعوبة الظروف التي مر بها الاقتصاد، إذ كان في مرحلة البناء والتطبيق للاقتصاد المخطط، الذي ركز على الجوانب الاقتصادية، وبالتالي أهمل الجوانب الاجتماعية. هذا الوضع ترك آثاره بارزة على ادخار الأسر، حيث كان هذا الأخير يتطور ولكن بطريقة بطيئة جدا. والأمر الآخر الذي ساهم في تدني حجم الادخار الأسري هو ارتفاع معدلات الاستهلاك التي سجلت 87% كمتوسط لنفس الفترة. ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها ارتفاع معدلات التضخم؛ انعدام فرص العمل وزيادة فقر السكان، خاصة مع نهاية الثمانينات، أين تقامت الأزمة الاقتصادية للجزائر، وهو ما شكل عبئا ثقيلا للفرد الجزائري، بحيث أصبح من الصعب عليه أن يحافظ على مستواه المعيشي، ناهيك عن أن يرفعه. وإذا أضفنا إلى ذلك، الإهمال في تعبئة الادخار العائلي بغرض تمويل الاستثمار كنتيجة لتزايد الموارد البترولية منذ بداية 1970، يتبين لنا سر تدهور حجم الادخار.

• **الفترة (1990 – 1993) :** شهد الادخار العائلي نموا جد مرتفع في هذه الفترة، حيث سجلت السنوات : 1990 ؛ 1991 ؛ 1992 و 1993 معدلات النمو التالية : 78,06% ؛ 96,07% ؛ 36,21% و 20,42% على التوالي، وهكذا انتقل الادخار الأسري من 57,33 مليار دج سنة 1990 إلى 184,38 مليار دج سنة 1993. وهو ما انعكس في تحسن معدل الادخار العائلي الذي عرف متوسط 20,5% للفترة (1990-1993). والفضل في ذلك يرجع إلى النمو المحسوس في الدخل المتاح للأسر الذي عرف معدلات النمو التالية : 25,19% ؛ 44,18% ؛ 32,44% و 19% خلال السنوات الواردة على الترتيب، حيث انتقل الدخل من 362,37 مليار دج في 1990 إلى 823,44 مليار دج في 1993. وقد تزامن هذا مع نمو الاستهلاك، ولكن بمعدلات أقل بالمقارنة مع نظيره الادخار، حيث سجل معدل نموه القيم التالية : 18,57% ؛ 34,42% ؛ 31,41% و 18,60% خلال نفس السنوات المذكورة، وبهذا انتقل من 305,04 مليار دج في 1990 إلى 639,06 مليار دج سنة 1993. ويمكن تفسير هذه التطورات الإيجابية في حجم المدخرات العائلية بعدة أسباب، قد يكون منها عدم عدالة توزيع الدخل، والذي أفرز فوارق اجتماعية، تمثلت في بروز طبقات غنية وأخرى فقيرة، وتقليص في نسبة الطبقة المتوسطة، وهو ما أدى إلى تمركز المداخيل لدى الطبقة الغنية وبرزت طبقات ثرية تتمتع بنفوذ كبير، وهي الطبقة التي يُعتمد بها في زيادة الادخار العائلي. ذلك أن الطبقة الفقيرة تتميز بارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك اتساع نطاق الفقر، وارتفاع معدلات التضخم في هذه المرحلة، الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية، بالإضافة إلى ضعف مداخيل هذه الفئة أصلا.

• **الفترة (1994 – 1995) :** على عكس الفترة السابقة، عرف الادخار العائلي معدلات نمو سالبة سنتي 1994 و 1995 بلغت : (-21,04%) و (-2,83%) على التوالي، وهكذا تدهور الادخار العائلي إلى مستوى 145,57 مليار دج و 141,45 مليار دج على التوالي، بعدما وصل إلى 184,37 مليار دج في 1993، وهو ما أدى إلى تدهور ميله المتوسط، حيث سجل 15% و 11% على التوالي، بعدما وصل إلى 22% سنة 1993. ويمكن إرجاع ذلك إلى النمو الكبير في الاستهلاك الأسري الذي سجل معدل نمو يقدر بـ 29,37% و 33,42% خلال سنتي 1994 و 1995 بعدما وصل إلى 18,60% في 1993، حيث انتقل إلى 826,75 مليار دج و 1103,08 مليار دج خلال سنتي 1994 و 1995 على الترتيب، بعدما سجل 639,06 مليار دج في 1993، وهو ما ساهم في ارتفاع معدل الاستهلاك الأسري

إلى 85% و 89% على التوالي بعدما وصل إلى 78% في سنة 1993. السبب في ذلك يرجع إلى تحرير الاقتصاد، وما انجر عنه من تحرير لأسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها، بالإضافة إلى موجات التضخم التي أثرت على القدرة الشرائية والحافز على الادخار، ووصول مؤشر البطالة لمستويات خطيرة، مع تباطؤ في معدلات نمو الدخل المتاح نسبة إلى الفترة السابقة، حيث سجل معدل نموه متوسط 23% للفترة (1994-1995) مقارنة بـ 30,20% للفترة (1990-1993)، أضف إلى ذلك زيادة حدة الفقر، بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وهو ما زاد من معاناة الفرد الجزائري، الأمر الذي ساهم في توجيه جزء كبير من الدخل المتاح نحو استهلاك المواد الأساسية، مما أدى إلى انخفاض المدخرات العائلية. هذا بالإضافة إلى بروز مجموعة من الاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر، والتي أفضت إلى الدخول في دوامة من عدم الاستقرار. الأمر الذي يؤثر سلباً على ادخار الأفراد، ويعمل على زيادة استهلاكهم من سنة إلى أخرى. ففي مثل هذه الأوضاع، عادة ما يلجأ الأفراد إلى تهريب أموالهم إلى أماكن أكثر أمناً، أو العمل على اكتنازها، لعدم تقنتهم في الأجهزة التي تضعها الحكومات في متناولهم، وهذا على الأرجح ما حصل في الجزائر، وهو ما كان له الأثر السلبي على عجلة التنمية الاقتصادية من خلال نقص الاستثمارات وضعف المدخرات المحلية بشكل عام.

- **الفترة (1996 – 2011) :** صار الفرد الجزائري يعطي للادخار أهمية يمكن تلمسها من خلال بيانات الجدول رقم (1)، حيث تزايد معدل الادخار العائلي من سنة لأخرى، فقد انتقل من 12% من الدخل المتاح لسنة 1996 وظل ينمو إلى نهاية فترة المشاهدة أين سجل متوسط 38% سنة 2011، فالادخار أخذ يتحسن تدريجياً مع استقرار الاقتصاد الوطني خاصة منذ بداية سنة 1996، كنتيجة لتحسن الدخل المتاح الذي عرف نوعاً من النمو والزيادة بشكل كبير خلال هذه الفترة، على عكس الفترة السابقة، أين كان ادخار العائلات ضعيفاً نتيجة ارتفاع معدل الاستهلاك الأسري تزامناً مع ضعف الدخل المتاح، وكذا الارتفاع الكبير الذي عرفه معدل التضخم. هذا التحسن أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني. فقد شهدت الفترة (1996-2011) معدلات نمو موجبة لقيم الادخار العائلي، بلغت في المتوسط نحو 20,85%، وقد تزامن ذلك مع تباطؤ ملحوظ في نمو الاستهلاك الأسري منذ سنة 1996، حيث بلغ متوسط نموه خلال نفس الفترة نحو 9,20%. وإن الانخفاض في معدلات الاستهلاك خلال هذه الفترة قد انعكس مباشرة في ارتفاع معدلات الادخار، ومن الواضح أن تحركات معدل الاستهلاك هي متناظرة مع معدل الادخار. وقد بلغ الادخار العائلي سنة 2011 ما قيمته 2786,74 مليار دج حسب بيانات ONS، في حين كشف وزير المالية أن حجم ادخار العائلات الجزائرية قد بلغ 2000 مليار دج أو ما يعادل 27 مليار دولار في سنة 2011، مشيراً إلى أن 40 بالمائة من هذه القيمة (800) مليار دج تم إيداعها على مستوى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP. وحصّة هذا البنك من سوق الادخار الوطني تؤكد بأن المواطن الجزائري أصبح يفضل الاستثمار على المديين المتوسط والطويل، ولاسيما من خلال اقتناء السكن<sup>17</sup>. وتعكس هذه الأرقام الواردة مدى الأهمية التي تحتلها المدخرات العائلية كمصدر لتوفير الموارد المالية الحقيقية لتمويل البرامج الاستثمارية، والتي يتوقف عليها مدى التقدم في تنفيذ خطط التنمية. ويمكن متابعة تطور مبالغ الادخار العائلي من خلال ما يحصيه بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، باعتباره أول بنك في مجال جمع الادخار في الجزائر، بتعداد 7,5 مليون مدخر على مستوى 220 وكالة على المستوى الوطني، وهذا حسب إحصائيات 2008، هذه المبالغ موضحة في الجدول (2) التالي :

**الجدول رقم (2) : تطور الادخار على مستوى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط للفترة (2004-2010)**

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي ودائع الادخار عند 12/31 (مجموع) مليار دج	521,75	544,91	571,21	629,88	667,91	737,12	818,78

**Source :** Annuaire Statistique de l'Algérie, Résultats; 2007-2009, N 27, Edition 2011, ONS, p 435.

Annuaire Statistique de l'Algérie, Résultats; 2008-2010, N 28, Edition 2012, ONS, p 470.

تُظهر معطيات هذا الأخير تطورا بارزا في نمو مدخرات الجزائريين على مستوى *CNEP* والتي بلغت سنة 2010 ما قيمته 818,78 مليار دج منذ تأسيسه سنة 1964. كما يتبين من هذا الجدول أن حجم الادخار الذي تم جمعه سنة 2010 من طرف هذا البنك على مستوى الشبكتين البنكية والبريدية بلغ 81,66 مليار دج مقابل 69,21 مليار دج سنة 2009 و 38,03 مليار دج سنة 2008. وهذه الأرقام تعكس الإمكانيات الادخارية المعتبرة المتاحة لدى العائلات الجزائرية. وبالرغم من ذلك فلا تزال هناك موارد مالية أخرى تحتفظ بها هذه العائلات في شكل عملات ورقية وودائع على مستوى مراكز الصكوك البريدية، أو في شكل سيولة نقدية مكنترة وغير مستغلة. وتجدر الإشارة إلى أن "بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قام بضخ 400 مليار دج في الاقتصاد الوطني منذ تأسيسه، وساهم أيضا في توفير سكنات أو قروض للحصول على مساكن لـ 365 ألف مواطن منذ إنشائه، من بينها 49 ألف مسكن قام ببنائها الصندوق بشكل مباشر"<sup>18</sup>.

**3- عقبات الادخار لدى القطاع العائلي وسبل المعالجة :**

**1.3- عقبات الادخار لدى القطاع العائلي :**

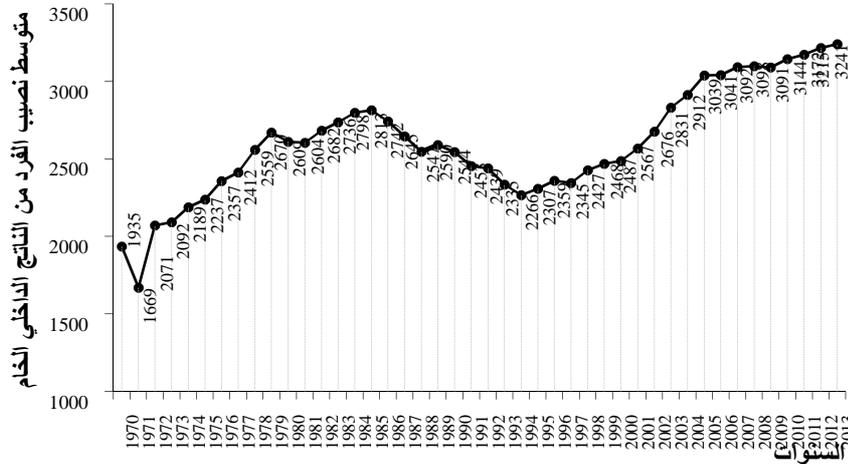
عند النظر إلى ادخار القطاع العائلي في الجزائر، نجد أنه يعاني من عدة مشاكل وعلى أصعدة عديدة، وهو ما يؤدي إلى قصور الادخار الفعلي عن الادخار الممكن. وفي هذا الإطار، فقد أشارت بيانات 2010 إلى أن الادخار الحكومي قد مثل نسبة 38% من الادخار المحلي، أما ادخار المؤسسات وادخار الأسر فمثل على التوالي 33% و 29%<sup>19</sup>، وبهذا يحتل ادخار القطاع العائلي ذيل الترتيب ضمن هيكل الادخار المحلي. ولا زالت الحلول المطروحة لمعالجة هذا القصور غير فعالة، فهي تعالج الظواهر دون الوصول إلى أسبابها. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الأوعية المصرفية في الجزائر على ضخامة هيكلها، لم تتمكن خلال عقد من الزمن (1999-2009) من تجميع سوى 14% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع العائلي<sup>20</sup>، وقد ترجع عوامل التدهور في حجم هذه المدخرات إلى عدة أسباب نذكر منها :

**(1) انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد :** إن انخفاض مقدار الادخار العائلي وقلة أهميته النسبية من الادخار المحلي

المتحقق في الجزائر، ربما يرجع إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، حيث يذهب الجزء الأكبر من هذا الدخل إلى الاستهلاك. فاستيفاء الحاجات الأساسية للأفراد تستحوذ على النسبة الكبرى من الدخل الفردي، بحيث يسد الحاجات الضرورية فقط، إذ لا يتبقى فائض يمكن ادخاره. فعدم وجود إيداعات ادخارية يُعزى مرده إلى عدم وجود فوائض مالية في دخول المواطنين، ومن ثم فإن الادخار الفردي أو العائلي يبقى ضعيفا. ويمكن القول أن مستوى الدخل الفردي يعتبر منخفضا في معظم الدول النامية - بما فيها الجزائر - إذا ما قورنت بتمثيلاتها من الدول المتقدمة، فقد بلغ مستوى الدخل الفردي السنوي في السودان : 2500 \$ ؛ أوغندا : 1100 \$ ؛ الهند : 2700 \$ ؛ باكستان : 2600 \$، وذلك في عام 2007. بينما بلغ مستوى الدخل الفردي السنوي في بعض البلدان المتقدمة مثل بريطانيا : 38500 \$ ؛ إيطاليا : 31000 \$ ؛ فرنسا : 33800 \$ ؛ الدنمارك : 37400 \$ في نفس العام، وذلك وفقا لبيانات البنك الدولي<sup>21</sup>. وفي الجزائر بلغ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لعام 2013 بالقيم الثابتة - حيث

سنة الأساس 2005 – ما قيمته \$ 3241، وهي أعظم قيمة خلال الفترة (1970-2013) كما يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم (1) : تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1970-2013)



المصدر : إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات المصدر :

world development indicators, (14/06/2014), (en ligne),

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

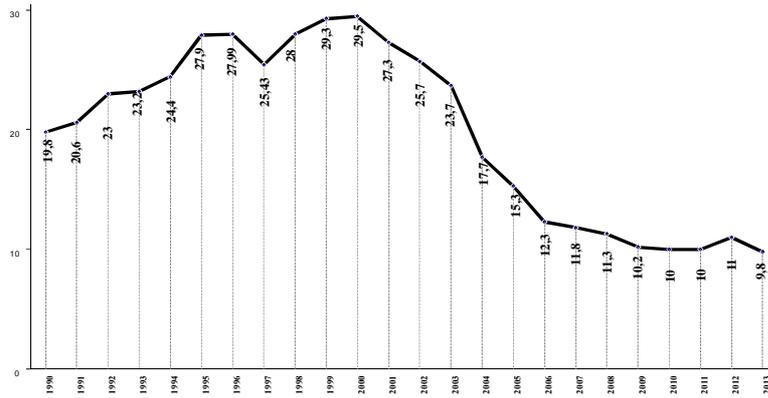
ومع ذلك تبقى ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة. وبشكل عام، فإن قدرة الجزائر على تكوين الادخار العائلي تبقى قدرة ضئيلة ومحدودة. وفي الحقيقة فإن انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري مرده إلى الفقر وانتشار البطالة، بسبب الضعف الهيكلي للاقتصاد. الأمر الذي لا يسمح بخلق مناصب عمل كافية، فتزداد بذلك قيمة الاستهلاك التلقائي الذي يؤدي إلى تأخير عتبة الادخار، بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة. ويمكننا التطرق بإيجاز إلى كل من ظاهرتي الفقر والبطالة في الجزائر كما يلي :

(أ) – **ظاهرة الفقر في الجزائر** : إن ظاهرة الفقر في الجزائر قد عاودت اتساعها بشكل ملحوظ مع انطلاق مرحلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تزايد عدد السكان الفقراء من 4,74 مليون شخص عام 1966 إلى 5,23 مليون عام 1980 ثم تراجع عام 1988 ووصل إلى 4,49 مليون شخص. ومع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي تزايد عدد الفقراء إلى 5,89 مليون شخص عام 1995، وهو ما يمثل نحو 21% من مجموع السكان. وقد بلغت نسبة الفقر 14% خلال الفترة (1988 – 1998)، حيث أن هذه النسبة، 70% منها تعيش في الأرياف<sup>22</sup>. ويؤكد تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 على أن 13 مليون جزائري، أي 22,6% من السكان يعيشون في مستوى الفقر، منهم 6 ملايين يعيشون دون هذا المستوى. وبلغ حجم السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر للفترة (2000-2007) نسبة 23,6% من مجمل السكان<sup>23</sup>. وهذه تمثل نسبة كبيرة من الفقراء، وللأسف في واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم.

(ب) – **ظاهرة البطالة في الجزائر** : نلاحظ من الشكل رقم (2) أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال الفترة (1990-2000)، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي، وغياب الاستثمارات الجديدة التي تخلق مناصب العمل، إلى جانب التسريح للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، وهذه عوامل ساعدت على تفاقم البطالة، وبذلك وصلت معدلاتها إلى مستويات مرتفعة، حيث بلغت نسبة 29,77% سنة 2000، وهو ما ساهم في انتشار الفقر في أوساط العائلات الجزائرية. وإن كان معدل البطالة الذي كان بالغ الارتفاع، والذي بلغ في بعض الأعوام أكثر من ثلث قوة العمل الجزائرية، قد شهد منحى تنازليا خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث تدرج

من 27,30% سنة 2001 إلى 9,8% في 2013<sup>24</sup>، وهذا مؤشر إيجابي بالتأكيد. إن هذا في الواقع، كان نتيجة اعتماد الحكومة على آليات تشغيل مختلفة، وضخ السيولة في الاقتصاد الوطني، من خلال تطبيق عدة برامج تنموية، تمثلت في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه البلاد منذ الاستقلال إلى اليوم، وذلك لضخامة ميزانيته التي بلغت 286 مليار دولار. وتأتي هذه الميزانية تدعima لميزانية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي رُصد له أزيد من 200 مليار دولار، وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي استفاد بأكثر من 7 مليار دولار<sup>25</sup>. للإشارة فإن الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 سمحت باستحداث حوالي 1,3 مليون منصب شغل<sup>26</sup>، رغم أن بعضها كان مؤقتا، والفضل دائما يعود لارتفاع أسعار النفط.

الشكل رقم (2) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)



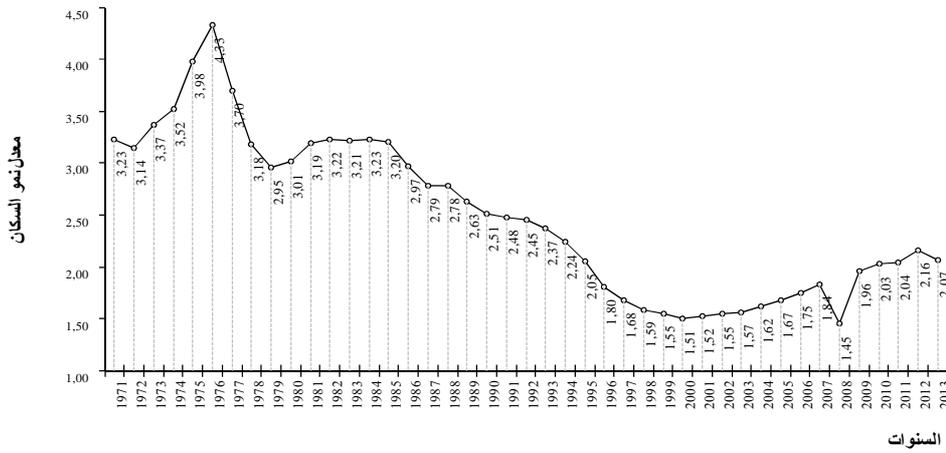
المصدر : إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات المراجع : [www.ons.dz](http://www.ons.dz) & [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)

**(2) نمط توزيع الدخل :** إن نمط توزيع الدخل يؤثر بطريقة مباشرة في انخفاض معدل الادخار، حيث نجد في الجزائر أن الجزء الأكبر من الدخل يذهب لطبقة خاصة، وهي ذات الدخل المرتفع، التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وخاصة الاستهلاك التفاخري، وبالتالي لا تقوم بالادخار. بينما النسبة القليلة من الدخل لبقية المجتمع، وهذا يختلف عما هو واقع في الدول المتقدمة، أين نجد أصحاب المداخل المرتفعة تميل إلى الادخار. "فحسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 1999، نجد أن 20% من أغنى فئات المجتمع تحصل على 50% من المداخل، فيما لم يتحصل 20% من الفئات الفقيرة الأعلى على أقل من 7% من المداخل، والباقي يوزع على باقي الفئات. وهذا ما يقضي على المدخرات الفردية، لكون الطبقة المتوسطة في الجزائر هي التي تتصف بميولها للادخار، بينما الطبقة الغنية تتميز بالاستثمار في العقارات، وأحيانا تهريب الأموال إلى الخارج"<sup>27</sup>.

**(3) الارتفاع المستمر في معدل زيادة السكان :** يسهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية، مما يشكل عبئا متزايدا على التنمية، كما أنه يضغط باستمرار على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويؤدي إلى انخفاضه، فكلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفضت المدخرات وبالتالي الاستثمارات، وذلك في الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات الاستثمارية للعدد الأكبر من السكان، مما يؤدي إلى معدل أقل لنمو الإنتاج ولمتوسط الدخل الفردي. وهكذا فإن النمو السكاني يتعارض مع التنمية من زاويتين؛ الأولى تخفيض معدل الادخار والاستثمار وتفاقم مشكلة تكوين رأس المال، والثانية زيادة الاحتياجات الاستثمارية. إن معدل نمو الناتج الكلي ومتوسط دخل الفرد أقل في حالة النمو السكاني السريع المرتفع عن حالة النمو السكاني الأقل ارتفاعا، نتيجة لانخفاض معامل رأس المال الناتج أو معامل رأس المال العامل من جهة، وتحويل نمط الاستثمار إلى ما يسمى بالاستثمار الديمغرافي، وهو يعتبر إما أنه غير منتج، وإما أنه أقل إنتاجية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة من جهة أخرى. بل إنه يترتب على ذلك

أن معدل النمو الأعلى يصطحب بهيكل اقتصادي أقل تقدماً من حيث أنه يتميز بقطاع زراعي أكبر وقطاعات صناعية وخدمات أصغر. وكذلك كبر حجم الأسرة يقلل بدوره من حجم الادخار ؛ فتوسع حجم الأسرة<sup>28</sup> في الجزائر يجعل من المنطقي أن يتوسع الاستهلاك الأسري، الأمر الذي يقلل من حجم الادخار. وقد تعدى عدد سكان الجزائر عتبة 38,7 مليون نسمة في أول جانفي 2014. كما بلغت معدلات نمو السكان خلال السنوات : 2010 ؛ 2011 ؛ 2012 ؛ 2013 ؛ النسب التالية : 2,03% ؛ 2,04% ؛ 2,16% و 2,07%<sup>29</sup> على الترتيب، كما يبينها الشكل رقم (3) التالي، وهذه النسب تعتبر مرتفعة مقارنة بالمستوى المسجل في سنوات 2000، وبمقارنة هذه المعدلات خاصة للفترة (1970-1995) مع تلك الموجودة في مختلف الدول، سنجد أنها معدلات مرتفعة، وتشكل عبئاً كبيراً على التنمية البشرية، ومن ثم التنمية الشاملة بشكل عام.

الشكل رقم (3) : تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1971-2013)

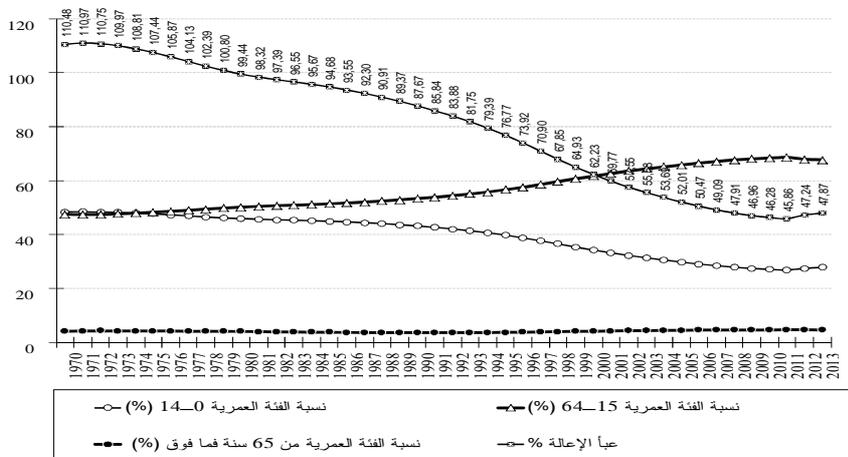


المصدر : إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات المراجع :

Collections statistiques n°166/ 2011, Ons, Alger, p16  
 Démographie algérienne, Ons, n°600, 2011, p3.  
 Démographie algérienne, Ons, n°658, 2013, p1.

ويقودنا الحديث عن ارتفاع معدل النمو السكاني، إلى التطرق لارتفاع معدل الإعالة<sup>30</sup> في الجزائر، وتأثيراته السلبية على الادخار العائلي، ولهذا الغرض سنستعين بالشكل رقم (4) التالي :

الشكل رقم (4) : التركيب العمري للسكان واتجاهاته في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)



المصدر : إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات البنك الدولي : <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

يتبين من الشكل السابق الانخفاض المتواصل في نسبة السكان الذين ينتمون إلى فئة صغار السن (0-14)، وهذا على طول الفترة الممتدة من 1970 ولغاية 2013، حيث انتقلت من 48,36% من مجموع السكان عام 1970 إلى 27,78% عام 2013. أما الفئة العمرية (65+) فهي تبدو مستقرة خلال فترة الدراسة، وبلغت متوسط 4,07% من مجموع السكان. إن الزيادة السكانية الأهم تشمل السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (15-64)، فقد تزايدت هذه الفئة بشكل تصاعدي من حوالي 6,5 مليون عام 1970 إلى 26,51 مليون عام 2013، أي من نسبة 47,51% إلى نسبة 67,62%. وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل الإعالة نتيجة التزايد التدريجي النسبي للسكان في سن العمل بالتزامن مع الانخفاض التدريجي في نسبة السكان المعالين. وحقيقة، فإنه بالرغم من هذا الانخفاض التدريجي في معدل الإعالة خلال فترة الدراسة، إلا أن الأرقام المسجلة خلال الفترة (1970-1997) تقيّد بارتفاع معدلاتها في الجزائر، فقد سجل هذا الأخير 110,48% في عام 1970 لينخفض تدريجياً إلى 70,90% في عام 1997. وهذا المعدل يعتبر مرتفعاً قياساً إلى دول العالم، حيث بلغ حوالي 62,6% لمتوسط العالم و66,6% لمتوسط الدول النامية<sup>31</sup>، ويعكس هذا المعدل تأخراً في عملية التحول الديمغرافي. إن معدل الإعالة المرتفع على الفئات المنتجة في البلاد، سيعمل على استنزاف مدخراتها، وبالتالي انخفاض الادخار العائلي. وارتفاع معدل الإعالة مرده إلى الزيادة في معدلات الخصوبة، وبالتالي ارتفاع نسبة صغار السن من المعولين، ومنه اتساع قاعدة الهرم السكاني. يقدر عباً الإعالة في البلدان المرتفعة الخصوبة بـ 95 شخص في عمر الإعالة مقابل 100 شخص في سن العمل، وتنعكس هذه المعادلة في حالة البلدان التي تتجه معدلات الخصوبة فيها إلى الانخفاض، إذ يبلغ معدل الإعالة 65%<sup>32</sup>. كذلك من أسباب ارتفاع معدل الإعالة، انخفاض نسبة السكان في سن العمل وكبير متوسط حجم الأسر، بالإضافة إلى معدل البطالة المرتفع، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة كنتيجة لارتفاع أعداد المعالين، وما ينطوي عليه ذلك من كلفة، تتمثل بزيادة حجم الاستهلاك على حساب الادخار الخاص، وانخفاض نمو متوسط دخل الفرد. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الادخار الكلي والقدرة على الاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل الوطني.

وعلى خلاف ذلك، فقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة، تزايداً كبيراً في أعداد سكانها. وإن هذه الأعداد قد شقت طريقها نحو الفئات العمرية المختلفة، مؤدية إلى انحسار نسبة الفئة العمرية الأولى (0-14)، بالتزامن مع تضخم نسبة السكان في الفئة العمرية الثانية (15-64)، وهم الذين ينتمون إلى فئة الناشطين اقتصادياً، وإلى ارتفاع طفيف جداً في نسبة فئة السكان المسنين، وبالتالي انخفاض معدل الإعالة بشكل محسوس بداية من عام 1998، ليصل عام 2013 إلى 47,87%؛ فمقابل كل 100 شخص من الفئة العمرية في سن العمل لسنة 2013، هناك حالياً 47,87 من الذين ليسوا في سن العمل. وهو مؤشر جيد، حتى أن الجزائر تفوقت على عدة دول متقدمة مثل فرنسا؛ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، اللواتي سجلن معدل إعالة على الترتيب: 54,88%؛ 51,87% و50,07%<sup>33</sup>. وإن هذا التغير في التركيبة العمرية للسكان في الجزائر، يتيح الفرصة لظهور الهبة الديمغرافية، التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة في الادخار الفردي والاستثمار. إضافة إلى التأثير الإيجابي على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد عدد السكان في سن العمل، وبالتالي ارتفاع معدل الادخار المحلي الذي سيتحرر نتيجة لانخفاض معدلات الإعالة، ومن تحسن الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة، مما يخلق فرصة سانحة لمزيد من النمو الاقتصادي في المستقبل.

إلا أن آلية تحقيق الهبة الديمغرافية تفترض ضمان مستوى عالٍ من الموارد البشرية، والذي سيحسن من إنتاجيتها، وسيؤثر إيجاباً على الأداء الاقتصادي إن استطاعت إيجاد فرص العمل. كذلك تفترض توفر أسواق عمل تتمتع بمرونة عالية، أي تستطيع أن تستوعب نمو السكان في سن العمل. والمرونة تعني قدرة أصحاب الأعمال على التوسع والتعاقد بسرعة، وانتقال العمالة بين الوظائف المختلفة. أما على صعيد نمو قوة العمل، فإن استيعابها في أعمال منتجة، يتعدى مرونة سوق العمل ليشمل الحاجة إلى زيادة رأس المال أو الاستثمار، الذي بدوره يأتي من الادخار المحلي أو من الاستثمار الخارجي المباشر. بالإضافة إلى تطوير القطاعات الاقتصادية لتصبح قادرة على استيعاب الطاقات البشرية

خاصة قطاع السكن، والذي يتميز بكثافة العمل، إذ يعتمد في خلق القيمة المضافة على إحلال الأيدي العاملة بدلا من التكنولوجيا. أما في حال غياب ذلك، فإن الهبة الديمغرافية تفقد خواصها لتصبح عبئا اقتصاديا، يتمثل بارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة بين القادمين الجدد إلى سوق العمل. وإن الشواهد التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، تشير إلى عدم تمكنه من استيعاب تدفقات عرض العمل، خاصة طالبي العمل الجدد، وإلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث فاقت هذه المعدلات 10% في معظم السنوات رغم تراجعها مؤخرا.

**(4) الوازع الديني :** إن الوازع الديني من شأنه التأثير على سلوكيات الأفراد بعزوفهم عن التعامل مع البنوك، بسبب نظرة المجتمع لها على أنها بنوك ذات إرث ربوي، فالزيادة الربوية تعتبر كسبا غير مشروع، وبالتالي فهي محرمة بحكم الشريعة الإسلامية، وهذا ما يؤدي إلى هروب مدخرات الأشخاص، مما يربك عمل البنوك، من خلال انخفاض فرص جمع الموارد المالية التي هي بمثابة الشرط الأساسي والضروري لتمويل القطاعات الاقتصادية.

**(5) أثر التقليد والمحاكاة لأنماط المعيشة في البلدان الغنية :** إن أثر التقليد والمحاكاة الذي ينتشر بين الطبقات ذات الدخل المرتفع، يؤدي إلى حفز أفراد تلك الطبقة على زيادة الاستهلاك الترفي، والذي يُعد استنزافا للموارد والدخول، إذ هو إنفاق بدون عائد، كما أنه استهلاك غير ضروري، ويدخل في إطار إهدار الثروة. مثل هذا الإنفاق لا يخدم أو يحقق أية فائدة للاقتصاد الوطني، بل يؤثر على الادخار الوطني سلبا. أما عن تغير العادات الاستهلاكية للطبقة الفقيرة، فقد تجلت في البحث عن ما يسد رمقها من الغذاء والشراب، وأصبحت عاجزة عن تأمين حاجياتها الاستهلاكية المتوسطة أو ما دونها، حتى انحدر مستوى الاستهلاك لذوي الدخل المحدود، بحيث تخصص القسم الأكبر من دخلها للغذاء الرئيسي فقط<sup>34</sup>. ونحن اليوم من أكثر دول العالم في الإسراف والاستهلاك، فالكثير منا يشتري كل شيء تقريبا، ويشتري ما يحتاج له فعلا وما لا يحتاج له أصلا، والإسراف دليل على ضعف الوعي الاقتصادي<sup>35</sup>. هذا الأخير المقترن بالفوارق الدخلية الكبيرة، والأخذة في مزيد من الاتساع، أصبح له تأثيرا واضحا على النمط الاستهلاكي، ومن ثم إعاقة القدرة الادخارية للاقتصاد. فكثير من الناس إما لا يدخرون رغم أنهم يدركون أن عليهم أن يفعلوا ذلك، أو يقللون من مقدار الادخار للحفاظ على مستوى معين من المعيشة، وبذلك انتشر الاستهلاك غير الاقتصادي.

**(6) تنامي أسلوب البيع بالتقسيط :** لقد تحول البيع بالتقسيط إلى عنصر أساسي في حياة الكثير من المواطنين، خاصة في ظل الفجوة الكبيرة بين متطلبات الأسرة ودخلها، أضف إلى ذلك تآزم ظروف المعيشة وخاصة لذوي الدخل المحدود، بسبب موجات الارتفاع المستمرة للأسعار. والبيع بالتقسيط في حد ذاته أمر مفيد، إذا ما تم التعامل معه بعقلانية واعتدال، لسد الثغرات الاستهلاكية والمعيشية الضرورية. وعكس ذلك، يصبح عدوا رابضا إذا ما أقدم عليه الشخص بشكل مستمر، وجعله الطريق الوحيد لتوفير احتياجاته دون ترتيب للأولويات، ذلك أنه سيجد نفسه غارقا في الديون، مرهونا لأصحاب الأقساط، ولن يتعلم الادخار. وقد تنامت ثقافة البيع بالتقسيط في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة، وأصبحت ظاهرة اقتصادية منتشرة ورائجة، كما لم يعد التقسيط سلوكا مقصورا على شراء السلع الضرورية، بل خرج عن إطاره في كثير من الحالات، وأصبح يشمل سلعا غير ضرورية ترهق الأسرة ولا تفيدها؛ الأمر الذي ساهم وبشكل مباشر في تعميق النزعة الاستهلاكية، والدخول في دوامة الشراء بما يفوق قدرات الدفع، ومحاكاة الآخرين بشراء السلع الكمالية والترفيهية دون وجود حاجة ماسة لهذه السلع. وهذا في الغالب سيلتهم الدخل، وهو ما يؤدي إلى اعتماد البعض على الاستدانة بشكل دائم، وبالتالي ستكون النتيجة مطالبات قضائية

وإفلاسا وديونا متراكمة على المواطنين<sup>36</sup> وزيادة تكلفتها لصالح البنوك وشركات التقسيط، وهذا الأمر سيكون له تأثير سلبي على رصيد الادخار العائلي.

**(7) ضعف الوعي الادخاري المصرفي واتساع ظاهرة الاكتناز :** ترتبط المدخرات العائلية بصورة إيجابية مع انتشار الوعي الادخاري المصرفي، ولكن حدوث العكس سيعني زيادة نسبة غير المتعاملين مع البنوك إلى حد كبير، وذلك سيؤدي إلى التحول إلى الاكتناز. هذا الأخير الذي يعبر عن ظاهرة عقيمة اقتصاديا وسلبية اجتماعيا، ويؤدي توسعها إلى تقليص في حجم الادخار، أي إلى تقليص في مجمل الاستثمار، وبالتالي لجم حركة نمو الدخل الوطني والحد من حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني. وإذا بحثنا ظاهرة التسرب النقدي وظاهرة الاكتناز نجدتها متجذرة في الاقتصاد الجزائري، حيث قد سجل تسرب النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي مبلغ 77 مليار دج بين ديسمبر 1990 وديسمبر 1993، مما أدى إلى تآكل السيولة المصرفية، وانخفاض حجم الأموال المعروضة للإقراض على مستوى السوق النقدي. وسجل تسرب النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي سنة 1994 مبلغ 222,98 مليار دج بنسبة 30,8% من الكتلة النقدية (M2) و241,75 مليار دج سنة 1995 بنسبة 31,23%<sup>37</sup>. بالإضافة إلى أن حوالي نصف الودائع المتواجدة في البنوك تعود ملكيتها للخبزينة العمومية، مما يؤكد محدودية تطور درجة الوعي المصرفي<sup>38</sup>. وهذا حقيقة مرده إلى نقص الحس الاقتصادي، وغياب الثقافة البنكية في المجتمع، وهو من عواقبه استحالة استجابة المواطنين لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعنى بهذا الميدان، ساهمت بقسط كبير في الجهل، ونقص الوعي بأليات عمل النظام المصرفي، وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي، حتى إن ثقافة الادخار لدى المواطن الجزائري، وكيفية سحب أمواله من المراكز البريدية ومن البنوك، باتت تغذي أزمة في السيولة النقدية وتشكل أحد أسبابها.

**(8) ضعف الوعي والثقافة التأمينية:** إن قطاع التأمين لايزال يعاني من بعض المشاكل منها ضعف الوعي والثقافة التأمينية، وتجاهل دوره الاقتصادي والاجتماعي المهم. وهذا يشكل خسارة للاقتصاد الجزائري يجب التخلص منها. إن ضعف الثقافة التأمينية لدى نسبة كبيرة من المواطنين حقيقة لا مجال لنكرانها، ومع ذلك فالحقيقة التي هي أكثر أهمية وأكبر أثرا، ألا وهي ضعف الدخل الفردي، وبالتالي عدم القدرة الشرائية للغطاء التأميني لدى معظم المواطنين، حتى لو كان الوعي التأميني والإجازة الشرعية بذلك. كما أن ضعف الإنفاق على التأمين يأتي منسجما مع ضعف الإنفاق بصورة عامة.

**(9) عدم الاستقرار السياسي والأمني :** إن المناخ السياسي والأمني في أي بلد يؤثر على قرار الادخار، فإذا كانت البيئة السياسية والأمنية ملائمة ومستقرة، فستكون هناك فرصة لاستقطاب المدخرات. أما إذا كانت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد سيئة، فحتى وإن كانت فرص الربح كبيرة، إلا أن عامل المخاطرة هنا سيكون كبيرا، ولذلك سيحجم المدخر عن استثمار أمواله، لأن المدخر لا يخاطر، كما سيشجع ذلك على تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج أو اكتنازها بدل توظيفها. ولا شك أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية التي شهدتها الجزائر في العشرية السوداء قد أثرت سلبا على الادخار العائلي.

#### 4 - سبل معالجة عقبات الادخار لدى القطاع العائلي :

على الرغم من الانخفاض النسبي للمدخرات العائلية في الجزائر نتيجة للعقبات التي تم تشخيصها سابقا، إلا أن ذلك لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام عملية التنمية الاقتصادية، وذلك إذا توفرت سياسة ادخارية فعالة. ومن المعروف أن قدرة أي مجتمع على الادخار، ترتبط بشكل قوي بالسلوك الادخاري القائم في هذا المجتمع ومدى تحققه، ثم بالدخل وحجمه، ولن يتحقق ادخار ما لم يكن

هناك سلوك ادخاري. وإن تنمية الادخار العائلي الممكن أمر في غاية الأهمية، لذلك لابد من تعزيز الجهود للرفع من مستواه، والعمل على وضع سياسات اقتصادية فعالة للتأثير على سلوك الأفراد، ومن أهم الوسائل في هذا المجال نذكر ما يلي :

**(1) ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي :** نظرا لأن المحدد الأساسي للطاقة الادخارية هو الدخل، فإنه من الضروري العمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

**(2) مراعاة الدافع الديني للأفراد :** قد يكون من محفزات الادخار العائلي لدى الاقتصاد الوضعي، هو تحسين أو رفع معدلات العائد على الادخار، ولكن نجد في مقدمة الدوافع الادخارية لدى المسلمين هو دافع حث العقيدة الإسلامية على الادخار، لذا يصبح سعر الفائدة في مؤخرة هذه الدوافع. لا ؛ بل تحول بالنسبة لغالبية المدخرين إلى دافع سلبي لتعارضه مع العقيدة الإسلامية. وعلى الرغم من تعدد الاقتراحات الرامية إلى رفع مستوى الادخار العائلي في الدول النامية، فهي أقرب إلى العلاج الموضوعي محدود الأثر، لأن جزءا غير قليل من معوقات الادخار يرجع إلى طبيعة النظم الاقتصادية القائمة، وعدم ملاءمتها لتلك المجتمعات. فعلى سبيل المثال، سعر الفائدة (ربا) هو أهم إغراء للتشجيع على الادخار في أكثر أوعية الادخار انتشارا، فكيف يُتوقع النجاح لهذه الوسيلة في الجزائر، التي للدين فيها أثرا على سلوك الأفراد ؟ لذا وجب على البنوك أن تعي بأنه يوجد الكثير ممن يفضلون عدم الاستجابة في قراراتهم الادخارية لأسعار الفائدة، ويفضلون بالمقابل الربط بين توظيف أموالهم، وبين مؤشرات الربحية في الأنشطة الاقتصادية. ويبدو أن معالجة ضعف الميل للادخار يقتضي التخلي عن معدل الفائدة، أو على الأقل عدم إجبار الأفراد على التعامل به أخذا أو عطاءا. والفرد الجزائري يعيش بالطبع ضمن مجتمع مسلم، والذي يحث أصلا على الادخار والاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي والتحسب للمستقبل. وهذه الخاصية التي تجمع ما بين العامل الديني والعامل الاقتصادي، بمثابة إطار لتحرك الجهات المسؤولة عند وضع السياسات الاقتصادية، وكذلك المهتمين بمسألة تطوير المصادر التمويلية، في اتجاه تطوير السلوك الادخاري للمواطن الجزائري، وصولا إلى جعله أكثر استجابة لمتطلبات التوسع الادخاري والاستثماري التي تقتضيها مرحلة النمو الاقتصادي.

**(3) ترشيد الاستهلاك :** إن ترشيد الاستهلاك يعمل على تأمين احتياطي كبير من الموارد المالية، مما يساعد في بقاء الدولة في وضع الاستقلالية. وهذا الترشيح لا يعني الرضا بالحدود الدنيا للاستهلاك، وإذا كان الأمر كذلك، فليكن على الأقل توفر المستوى اللائق للمعيشة. والفرد مطالب بأن يسعى لتحسين وضعه الاستهلاكي، ولا يمنع هذا أن يصل إلى درجة الرغد، شريطة أن لا يتجاوز هذا إلى حد التبذير والسرف. ولترشيد الاستهلاك لابد من وضع حدود وضوابط له بحيث لا يجوز تخطيها أو عدم الالتزام بها، ومنها الابتعاد عن كافة مظاهر التقليد الأعمى التي لا تتفق مع السلوك الرشيد، والالتزام بالتوسط والاعتدال واعتماد مبدأ القوام في الإنفاق والتخلي بالانضباط الذاتي، وهي تمثل السبيل إلى تغيير اتجاهات الطلب الاستهلاكي لدى المجتمع، حيث سيؤدي إلى زيادة ميله الادخاري<sup>39</sup>، وبالتالي التمكن من تكوين المدخرات. ويُفوت الاعتدال في الاستهلاك الفرصة على مروجي ثقافة الاستهلاك، ومشوهي الطلب الاستهلاكي، الذين يسלטون أدواتهم الإعلامية بشتى الطرق والوسائل للترويج لسلعهم، وخدماتهم الترفيهية، وتسويقها إلى عقول وقلوب الناس، لتوجه قراراتهم الاقتصادية نحوها، حتى وإن فاقت قدراتهم الشرائية. ونستطيع أن نعالج مشكلة التبذير والإسراف والترف — :

• التربية السليمة والاهتمام بالإعلام وتوجيهه الوجهة الصحيحة، لتخريج جيل لا يمت بصلة إلى التبذير والإسراف والترف، وعقد الندوات التثقيفية لبيان الأضرار الناجمة عن هذه الظواهر السيئة ؛

- تدخل الدولة عن طريق الصلاحيات المعطاة لها لمنع أية بادرة من بوادر التبذير والإسراف والتراف ؛
- توجيه محدودي الدخل إلى استهلاك السلع الضرورية، وبالتالي توجيه الإنتاج إلى مثل هذه السلع، وعدم الإغراق في السلع الكمالية التي لا يكون المستهلك بحاجة ماسة إليها، وفي هذا محافظة على رأس المال وضمان عملية الادخار
- ضرورة الالتزام بثقافة الاستهلاك الاقتصادي، الذي يُعد نمطا معتدلا، ويحسب عواقب الأمور، وينطلق إلى الأفضل، ويسعى بكل وعي ومثابرة إلى الصواب الاقتصادي في المكان والزمان ؛
- وضع برامج لتوعية الأسر بأهمية ترشيد الاستهلاك، إضافة إلى إنشاء الجمعيات الاستهلاكية لمحاربة العادات والأنماط الاستهلاكية الخاطئة في المجتمع، ولتكثيف الاهتمام بمسألة تطوير السلوكيات الادخارية لدى الأفراد، بالشكل الذي يساعد على ترشيد السلوكيات الاستهلاكية وزيادة ميولهم الادخارية.

#### 4) العمل على تقوية الوعي الادخاري المصرفي للأفراد :

إن تعبئة الادخار العائلي ستظل هدفا يستحق تضافر الجهود الوطنية، ومن أجل ذلك، تعتبر قضية زيادة الوعي الادخاري وتنميته قضية وطنية في المقام الأول، ويتعين على الجزائر الشروع بحزم في طريق سياسة نشطة لتقوية الوعي الادخاري للأفراد. إن نشر هذا الوعي ليس بالضرورة قضية اقتصادية وحسب، بل هو ضرورة اجتماعية أيضا، تتطلب خطة وطنية تقوم على أسس تربوية وإعلامية، تغرس مفاهيم الادخار وأهميته في التنمية لدى الأجيال الناشئة في المدارس والجامعات. ويكون نشر الوعي الادخاري بالتربية الادخارية، عن طريق المساهمة في صقل سلوك الإنفاق، والحث على تكريس فضيلة الادخار في المجتمع، وإبراز مزاياها على الفرد والمجتمع، وبتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين محو الأمية المالية، ومنها تصحيح مفهوم الادخار الشائع الذي يراه الناس مجرد عملية الامتناع عن الإنفاق فقط، من خلال توضيح أن ذلك قد يدخل في نطاق الاكتناز، وأن المفهوم الأصيل للادخار هو ضرورة توجيه المدخرات نحو الاستثمار. إضافة إلى ضرورة التوعية بأهم المشاريع الاستثمارية المتاحة للادخار، والعائد المتوقع منها الذي يمكن أن تحققه في المستقبل. كما يتعين غرس عادة التعامل مع البنوك لدى مختلف فئات المجتمع، ويتحقق ذلك بإحساس الأفراد بأهمية الادخار كأحد مستلزمات الحياة، أي وجود دوافع ادخارية قوية، ووجود مزايا بالجهاز المصرفي تدعم تحقيق الدوافع الادخارية والتي تنحصر في ثلاثة أمور ؛ دافع الطمأنينة والأمن ؛ دافع الربحية ودافع رفع مستوى المعيشة، ويتطلب ذلك إثارة مستمرة لهذه الدوافع. كذلك إحساس الأفراد بوجود أجهزة التمويل ونشاطها واقتناعهم بالتعامل معها، مما يتطلب استخدام وسائل لكسب ثقة الأفراد وتدريب العاملين في البنوك على معاملة الجماهير وكسب صداقتهم، وإتقان وسائل الجذب، عن طريق أداء خدمات لازمة لهم في سهولة ويسر.

ولتعميق الوعي الادخاري وتنميته لدى الأفراد، يتطلب الأمر دعوة الأجهزة المركزية للدولة، وفي مقدمتها وزارة التعليم العالي ؛ وزارة المالية ووزارة الإعلام والاتصال، إلى تبني برامج متكاملة للتوعية بأهمية تنمية قيم الادخار كضرورة تنموية للاقتصاد الوطني، وتشجيعهم على الادخار والترويج لذلك بمختلف الوسائل الممكنة من قنوات التوعية المتعددة، كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون وغيرها، وأن يقوم على هذه البرامج أفراد ذوو قدرة علمية، وقدرة فذة على إقناع مختلف فئات المجتمع. ويُحبد أن يتم التنسيق في هذا المجال مع البنوك نظرا لقدرتها المتميزة على الاحتكاك بالجمهور، فضلا عما تملكه من مقومات على الانتشار الجغرافي، وبالتالي إتاحة العديد من البرامج والفرص الاستثمارية، التي من شأنها المساعدة على تعميق مستوى الوعي الادخاري لدى أكبر عدد ممكن من المواطنين، وبالتالي جعلهم أكثر انجذابا نحو استثمار مدخراتهم في مجالات استثمارية مجزية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن الأمثلة الناصعة في هذا المجال، تابونق حجي في ماليزيا، أحد المؤسسات المصرفية. فبرنامج تابونق حجي في تنمية الوعي الادخاري بين المجتمع الماليزي، بجميع فئاته، بدءا من تلاميذ المدارس، يدعو بحق إلى

الإعجاب ؛ فالتلميذ بالمدرسة يستطيع أن يفتح حسابا ادخاريا في هذا البنك، بمبلغ زهيد لا يتجاوز حوالي 5 ريالات سعودية، وقد استطاع البنك بذلك أن يجمع مئات الملايين من الدولارات<sup>40</sup>.

##### 5) العمل على محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار عن طريق الزكاة :

لتشجيع الادخار لا بد من محاربة الاكتناز، ويكون ذلك عن طريق الزكاة. هذه الأخيرة تعتبر أمضى سلاح في محاربة الكنز<sup>41</sup>، وهي أمثل خطة للقضاء على حبس النقود واكتنازها ؛ ذلك الداء الوبيل الذي حار علماء الاقتصاد في علاجه، حتى اقترح بعضهم أن تكون النقود غير قابلة للاكتناز، بأن يحدد لها تاريخ إصدار، ومن ثم تفقد قيمتها بعد مضي مدة معينة من الزمن، فتبطل صلاحيتها للادخار والكنز، وتسمى هذه العملية المقترحة النقود الدائبة<sup>42</sup>. والزكاة هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا إن تم الملك وحال الحال<sup>43</sup>، وبالتالي فهي تمثل إنقاصا تدريجيا للأموال المكتنزة حتى تبلغ مقدار النصاب، ؛ حيث إن استقطاع 2,5% من الأموال البالغة للنصاب يؤدي إلى استقطاع 10% منها في أقل من خمس سنوات، وثلاثها في أقل من سبعة عشر عاما. وبالتالي فإن الزكاة تعتبر أداة فعالة لحفز الأموال، وأداة ترهيب للأموال المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج، حيث تدفعها بقوة إلى النشاط الاقتصادي حتى لا تأتي عليها الزكاة بعد حين، لنقل منها في حالة عدم توظيفها واستثمارها. بذلك تعمل الزكاة على توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، بتحويلها للموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع. وتعد الزكاة العامل المحرك والمحفز لزيادة الادخار، ذلك أن تخصيص جزء من أموال الزكاة مثلا لأصحاب المهن، والذين ليس لديهم دخلا، أو لا يكفيهم دخلهم لتمويل استثماراتهم، سينقل هذه الفئة من عملية استنزاف المدخرات إلى تكوين الادخار المناسب لتمويل الاستثمارات<sup>44</sup>، وبالتالي سيزداد الادخار الاجتماعي التضامني، ويرتفع الاستثمار الكفائي، ويحدثان تأثيرات إيجابية في ارتباطهما بتطور النشاط الاقتصادي، وفي تقليصهما للنفقات الحكومية الموجهة إلى الأغراض الاجتماعية ومساعدة الفقراء<sup>45</sup>. ذلك لأن الزكاة إنما شرعت لتغطية حاجة الفقراء والمساكين، وهذا مما يساعد في زيادة حجم الادخار الحكومي الذي يمكن توجيهه إلى المشاريع التنموية الأخرى، وهكذا تحدث حركية نوعية تتعلق بالادخار والاستثمار الكليين على المستوى الوطني. والحقيقة أن الزكاة هي تيار خير يزيد من القوة الشرائية في يد الفقراء والمساكين والمحتاجين، ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فالإنتاج، فالدخل، فالادخار، وهكذا تزيد الزكاة من الاستثمار. وتقدر الكتلة المالية الحقيقية لزكاة الجزائريين بـ 5 ملايين دولار، وهذا الرقم يبين أن مورد الزكاة هو مورد دائم وافر الحصيصة إذا توفر التطبيق الإلزامي لها من طرف الدولة. لكن لا تزال حصيصة صندوق الزكاة بعيدة جدا عن النسبة الحقيقية لأموال الزكاة التي يخرجها الجزائريون المعنيون بهذا الركن، حيث تمكن الصندوق في غضون سنة 2011 من تحصيل 1,14 مليار دج، ثم ليبلغ 1,50 مليار دج سنة 2012<sup>46</sup>، بعد أن كان في حدود 0,90 مليار دج سنة 2010 وصلها بشكل تدريجي بطيء، باعتبار أن قيمة الأموال المحصل عليها بدأت بحوالي 0,12 مليار دج سنة 2003<sup>47</sup>. رغم ذلك، تُعد هذه النتائج ضعيفة، وتوضح محدودية ثقة المزمكين في الصندوق، وفشل مسؤوليه في إقناعهم بضح أموال زكاتهم في حساباته. ولما كانت الزكاة تعد عملا من أعمال السيادة، فإن الدولة بعمالها وأجهزتها هي المنوط بها مهمة جباية الزكاة وتوزيعها<sup>48</sup>، لكن الواقع يثبت عكس ذلك. ويبقى من الضروري على الدولة أن تعمل على كسب ثقة المزمكين، ونشر ما يسمى بالوعي الإيماني والعقائدي، والشعور بالأخوة الإسلامية والتكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، والرفع من المستوى الأخلاقي للفرد والمجتمع على حد سواء، من أجل تطبيق فريضة الزكاة، ووضع أموالها في الصندوق المخصص لها. بالإضافة إلى ضرورة إشراك نسيج القطاع الاقتصادي، وإقناع كافة المؤسسات والوحدات الإنتاجية والصناعية العمومية منها والخاصة، بضرورة تخصيص جزء من أرباحها لفائدة صندوق الزكاة، للتقليل من الفقراء. ذلك أن الزكاة مقتصرة على تبرعات المحسنين، وهذا غير كاف إذا ما أريد الارتقاء بهذا الصندوق، وجعله شريكا فعالا في التنمية.

### 6) العمل على نشر الوعي الادخاري التأميني للأفراد وبناء الحوافز :

يعتبر قطاع التأمين من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية، ويمثل أحد مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي. وجوهره يتضمن تشجيع الجميع على توفير، فأقساط التأمين تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التأمين، توفر رأس مال عملاق يجب أن يستغل في خدمة برامج التنمية الاقتصادية، مما يعكس أثره الإيجابي على زيادة الإنتاج ومكافحة التضخم وزيادة الرفاهية والازدهار. ونظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع التأمين، فإنه لا بد من الاهتمام به وتطويره ليوكب التطور الاقتصادي، والعمل على زيادة إنتاجيته وتفعيل دوره في تجميع المدخرات، مع مراعاة وفرة الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة والتي لم تستثمر تأمينيا. وبالتالي يجب استغلال كامل طاقته ليقوم بدوره المهم كمصدر ادخاري واستثماري يساهم في زيادة الناتج المحلي، ويدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام. ولا يتأتى ذلك إلا بنشر الوعي والثقافة التأمينية، لإثارة دافع التأمين لدى المجتمع من خلال وسائل الإعلام كافة المقروءة والمسموعة والمرئية، مع التوسع في صور الادخار التعاقدية، بتشجيع التأمين على الحياة، وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين. لكن رغم ارتفاع مستوى وعي الأفراد في بعض الأحيان بموضوع الادخار، إلا أنه غير كاف، وأن الدولة لا بد أن تضع حوافز مضافة للادخار. ويكون بناء حوافز الادخار من خلال المنح التشجيعية التي تقدمها الدولة، ويشترط في استمرار التمتع بمزايا هذه المنح أن يتم استخدامها فيما منحت من أجله، ويكون ذلك بالاعتماد على عمليتين أساسيتين، الأولى : رصد المحطات<sup>49</sup> التي يمر بها الفرد في حياته العملية، والثانية : ترتيب وبناء الحوافز المالية على الادخار التي تتناسب الاستعداد للوفاء بما هو مطلوب ومتوقع في هذه المحطات. وفي المقابل يتعين على شركات التأمين أن تؤدي دورها كاملا في التنمية الاقتصادية، ذلك أن طريقة عملها الحالية تقتصر على تجميع أقساط التأمين، ولا تستخدم المبالغ المحصلة إلا لتعويض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن. وبهذه الطريقة تتجمع لدى مؤسسات التأمين مدخرات هائلة، لكنها سلبية من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، بلغ رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية سنة 2010 ما قيمته 80,71 مليار دج بعدما كان قد بلغ 22,1 مليار دج سنة 2001، وهذا كما يوضحه الجدول رقم (3) التالي. ويمكن تفعيل هذه المدخرات عن طريق توظيفها في مؤسسات يتخذ فيها المؤمنون صفة الشريك.

### الجدول (3) : رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2001-2010)

الوحدة : مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الإنتاج(رقم الأعمال)	22,10	29,42	31,27	36,12	41,64	46,50	53,86	68	77,67	80,71

المصدر : الفترة [2002-2001] : [2002-2001] : p53, Ons, Alger, 2005, n34, Algérie en quelques chiffres

الفترة [2004-2003] : [2004-2003] : P55, Ons, Alger, 2006, n36, Algérie en quelques chiffres

الفترة [2006-2005] : [2006-2005] : p58, Ons, Alger, 2009, n39, Algérie en quelques chiffres

الفترة [2010-2007] : الجزائر بالأرقام رقم 41، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2011، ص63.

### 7) تشجيع زيادة تحويل مدخرات المواطنين العاملين في الخارج<sup>50</sup> :

هناك مصدرا للادخار لم يتم الاستفادة منه بشكل فعال، وهو مدخرات الجزائريين في المهجر، والواقع أن هذه المدخرات تمثل موردا هاما للعملة الأجنبية، وبالتالي فإن انتهاج سياسة فعالة لاستقطابها وعودتها إلى الوطن للاستفادة منها في التنمية تُعد من الأولويات التي يجب أن تُحصى بالاهتمام. ولاجتذاب هذه المدخرات من الضروري العمل على :

1. التخفيف من دور السوق الموازية : فطالما أن هناك اختلافا واضحا بين السعر الرسمي للعملة الصعبة وبين سعرها في السوق الموازية، فسوف تظل هذه السوق مجالا خصبا لتحويلات المغتربين.
2. علاج ما يصيب المدخرات من امتصاص بالخارج، وبسبب المضاربة النقدية في الداخل، مما ينشأ عنه تباين واضح بين سعر الصرف رسميا وتشجيعيا وبين سعره في السوق غير الرسمية.
3. تشجيعا لتحويل مدخرات الجزائريين بالعملة الأجنبية قد يكون مقبولا أن يتم طرح سندات بالعملة الأجنبية من فئات مختلفة، تعطي فائدة ثابتة وتقبل الاسترداد بكامل قيمتها بعد مدة معينة (خمس سنوات مثلا).
4. إعفاء الأموال المودعة من الجزائريين في الخارج وفوائد استثماراتهم من بعض الضرائب.
5. تشجيع الاستثمار داخل الوطن، ومن ذلك السماح للجزائريين المغتربين بتأسيس شركات برأس مال مدفوع كله بالعملة الصعبة على أن يكون من حق الشركات تحويل عائد المال المستثمر فقط دون رأس المال.
6. دراسة إمكانية الأخذ بنظام تعدد أسعار الصرف، بمنح علاوة خاصة على الأسعار الرسمية لما يتم تحويله من عملة أجنبية إلى الجزائر بواسطة الجزائريين العاملين في الخارج.
7. دراسة إمكانية إنشاء بنك وطني، يتخصص في قبول ودائع وتحويلات المغتربين، بسعر فائدة متميز على سعر الفائدة الذي يمكن الحصول عليه في البنوك الأجنبية الموجودة في الخارج، على أن توظف هذه الودائع في مشاريع استثمارية تخصص لهذا البنك، ويكون للمودعين حق المشاركة فيها إذا رغبوا في ذلك.
8. تخصيص عددا من المشاريع الاستثمارية تعدها الوزارات المختصة وتطرحها على المغتربين. وتقتصر المشاركة فيها عليهم، بشرط أن يتم إسهامهم فيها بالعملة الأجنبية التي يتم تحويلها إلى البنوك المعتمدة.
9. الحد من الطلب على العملة الأجنبية، وذلك بترشيد الاستيراد عن طريق ترشيد استيراد السلع الكمالية بوضع رسوم جمركية عالية على المستورد منها، مما يحد من استيرادها.

#### 8) العمل على ضمان الاستقرار السياسي :

ذلك أن وجود استقرار سياسي في البلاد يعتبر بمثابة حجر الزاوية لكل سياسة تهدف إلى تجنيد الادخار العائلي وتنميته، بالإضافة إلى توطينه ومنعه من الهروب نحو الخارج.

#### الخلاصة :

تكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام. لذا عملت الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية. وقد تباينت قدرة الاقتصاد الوطني في توليد المدخرات العائلية خلال فترة الدراسة، حيث تميزت بالضعف خلال الفترة (1970-1995)، إلا أنها أخذت تتحسن تدريجيا مع استقرار الاقتصاد الوطني بداية من سنة 1996 كنتيجة لتحسن الدخل المتاح الذي عرف نوعا من النمو والزيادة بشكل كبير على عكس الفترة السابقة. وبالرغم من ذلك فلا تزال هناك بعض العقبات التي تحول دون تعبئة هذه المدخرات بالشكل السليم، خاصة ما تعلق منها بانخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي مرده إلى الفقر وانتشار البطالة، ونمط توزيع الدخل الذي يؤثر بطريقة مباشرة في انخفاض معدل الادخار، حيث نجد في الجزائر أن الجزء الأكبر من الدخل يذهب لطبقة خاصة، وهي ذات الدخل المرتفع، التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وخاصة الاستهلاك التفاخري والترفي الذي يُعد استنزافا للموارد والدخول، وبالتالي لا تقوم بالادخار. كذلك النمو السكاني المرتفع، ونظرة المجتمع للبنوك على أنها ذات إرث ربوي، وهو ما يؤدي إلى هروب المدخرات. أضف إلى ذلك تنامي أسلوب البيع بالتقسيط مع ضعف الوعي الادخاري المصرفي والتأميني لدى

الأفراد، وعدم استقرار البيئة السياسية والأمنية في بعض الأحيان، وهذا ما يثبت صحة الفرضية المتبناة، إلا أن هذه المشاكل لا تشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام عملية التنمية، وذلك إذا توفرت سياسة ادخارية فعالة وتضافرت الجهود باتجاه قضية تنمية الادخار، التي ستظل محور السياسة الاقتصادية وإحدى البدائل لبحث المشكلات الاقتصادية على مستوى الفرد والدولة على حد سواء، فتنمية الادخار تُعد أمراً حيوياً وملحاً للغاية. ذلك أن الادخار هو المحرك لأي عملية تنمية في الدولة، وفي كافة مراحل التطور الاقتصادي؛ إنه الشرط الضروري للاستثمار، وبزيادة حجمه سنزيد في تحسين ظروف التنمية الاقتصادية للبلاد. وهذا لن يتأتى في الحقيقة إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة ومراعاة الدافع الديني للأفراد عند وضع السياسات الاقتصادية في اتجاه تطوير السلوك الادخاري للمواطن الجزائري، والعمل على ترشيد الاستهلاك وذلك بمعالجة مشكلة التبذير والإسراف والترف، والعمل على تعميق الوعي الادخاري والتأميني وتنميته لدى الأفراد، إلى جانب محاربة الاكتناز عن طريق الزكاة، وتشجيع زيادة تحويل مدخرات المواطنين العاملين في الخارج مع توفير الاستقرار السياسي في البلاد بهدف تجنيد الادخار العائلي وتنميته، إضافة إلى توطينه ومنعه من الهروب نحو الخارج.

### الهوامش والمراجع :

- <sup>1</sup> محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص343.
- <sup>2</sup> يسري دعبس، الادخار والعوامل المؤثرة فيه، المكتبات الكبرى، مصر، 1997، ص6.
- <sup>3</sup> سيد فتحي الخولي، المدخر الصغير بين إغراء السيولة النقدية و بريق العائد الاستثماري، مجلة الاقتصاد، السعودية، عدد223، 1991، ص44.
- <sup>4</sup> مفيد حلمي (الموسوعة العربية)، الادخار، (2008/11/28)، [على الخط]، [www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=290&m=1](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=290&m=1)
- <sup>5</sup> رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص24.
- <sup>6</sup> راشد البراوي، الادخار والتنمية، مجلة الهلال، الإسكندرية، العدد4، 2000، ص21.
- <sup>7</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها - نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص228.
- <sup>8</sup> محمد آدم، أسواق الأوراق المالية واقتصاديات الدول النامية، مجلة النبأ، لبنان - بيروت، عدد 59، تموز 2001، [على الخط]، <http://annabaa.org/nba59/asoq.htm>
- <sup>9</sup> الخشرمي عبد الله علي محرر، وسائل استثمار المدخرات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية، السعودية، العدد 350، دون سنة نشر، ص35.
- <sup>10</sup> قحطان الطويل، (2009/07/06)، الإدخار والتنمية، صحيفة 26 سبتمبر، اليمن، عدد 1025، ص21، [على الخط]، [www.26sep.net/newsweekarticle.php?sid=673](http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?sid=673)
- <sup>11</sup> الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011، ص ص 6-7، [على الخط]، [http://www.sustech.edu/staff\\_publications/20120226103804244.pdf](http://www.sustech.edu/staff_publications/20120226103804244.pdf)
- <sup>12</sup> علي مهرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1996، ص17.
- <sup>13</sup> صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، دون بلد نشر، دون سنة، ص80.
- <sup>14</sup> عبد الرحمن زكي إبراهيم، المدخرات المحلية وسياسة التنمية في الجمهورية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، اليمن، عدد37، ص97.
- <sup>15</sup> الزبيدي حمزة محمد، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان - الأردن، 2000، ص96.

- <sup>16</sup> فريد بشير طاهر، محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، م2، عدد 1، 2001، ص ص174-176.
- <sup>17</sup> م/ بوسلان، 2012/03/30، ادخار العائلات الجزائرية بلغ ألفي مليار دينار في 2011، جريدة المساء، الجزائر، [على الخط]،
- <http://www.el-massa.com/ar/content/view/58601/41/>
- <sup>18</sup> عبد الوهاب بوكروح وآخرون، 2009/02/01، المدير العام للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في منتدى الشروق، الشروق أون لاين، الجزائر، [على الخط]، <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=32353?print>
- <sup>19</sup> Direction générale de la prévision et des politiques (DGPP), ministère des finances.
- <sup>20</sup> عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، عدد 11، 2012، ص59.
- <sup>21</sup> محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص297.
- <sup>22</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، الدورة العامة 12، نوفمبر 1998، ص86.
- <sup>23</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، مصر، 2009، ص178.
- <sup>24</sup> Activité, emploi & chômage au 4<sup>eme</sup> trimestre 2013, N653, Ons, Algérie, p2.
- <sup>25</sup> مجلس الأمة، المخطط الخماسي 2010-2014، مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، عدد 43، جويلية 2010، ص4.
- <sup>26</sup> صوت الأحرار، الجزائر حققت أغلب أهداف الألفية من أجل التنمية قبل 2015، جريدة صوت الأحرار، الجزائر، (2010/09/24)، [على الخط]
- <http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=18458> ،
- <sup>27</sup> عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص215، بتصرف.
- <sup>28</sup> حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 5,9 في 2008، بعد أن كان يقدر بـ 6,6 سنة 1998. بينما يقدر بـ 7,7 أفراد بالأسر الراحلة. وفيما يخص تطور متوسط عدد أفراد الأسرة فقد انتقل من 6,4 سنة 1998 إلى 5,8 سنة 2008 بالنسبة للتجمعات الحضرية الرئيسية، ومن 6,7 إلى 6,1 بالنسبة للتجمعات الحضرية الثانوية، ومن 7,2 إلى 6,4 بالنسبة للمناطق المبعثرة ؛ [حسب نتائج الإحصاء العام الخامس للسكن والسكان في الجزائر (2008) لـ ONS].
- <sup>29</sup> Démographie Algérienne, ONS, N°658, 2013, P1.
- <sup>30</sup> معدل الإعالة = [الفئة العمرية (0-14) سنة + الفئة العمرية (65+)] / [الفئة العمرية (15-64) سنة].
- <sup>31</sup> علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص195.
- <sup>32</sup> بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان، بيروت، 2004/11/19، ص12.
- <sup>33</sup> بيانات البنك الدولي، [على الخط]،
- <http://search.worldbank.org/data?qterm=Age%20dependency%20ratio&language=EN>
- <sup>34</sup> وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر، عمان، 2011، ص105، بتصرف.
- <sup>35</sup> أحمد إبراهيم، إدارة الحياة في ترشيد الاستهلاك، ط1، الدار الأكاديمية للعلوم، مصر، 2010، ص74.

- <sup>36</sup> للإشارة فإن 45 بالمائة من الجزائريين لم يتمكنوا من تسديد القروض في عام 2009، بالإضافة إلى وجود 400 قضية في المحاكم.
- <sup>37</sup> عبد اللطيف مصيطفي، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 04، 2006، ص: 79-80.
- <sup>38</sup> بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، (رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005، ص: 211.
- <sup>39</sup> عمر بن الفيحان المرزوقي، ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام، مجلة الشريعة والقانون بجامعة الملك سعود، عدد 34، أبريل 2008، ص ص 39-40.
- <sup>40</sup> علي أحمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، سلسلة محاضرات البنك الإسلامي للتنمية، ط3، السعودية، 2001، ص13، بتصرف.
- <sup>41</sup> يوسف القرضاوي، أهداف الزكاة الروحية والاجتماعية، (2009/07/29)، [على الخط]، [www.qaradawi.net/fatawaahkam/30/1680.html](http://www.qaradawi.net/fatawaahkam/30/1680.html)
- <sup>42</sup> يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص55.
- <sup>43</sup> محمد عثمان شبير، استثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 21، عدد 5، 1994، ص285.
- <sup>44</sup> أحمد عمر علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص207.
- <sup>45</sup> صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص627، بتصرف.
- <sup>46</sup> صبرينة، تحصيل 1.5 مليار دج حملة صندوق الزكاة للموسم الحالي، جريدة الأحداث، الجزائر، (2013/01/07)، [على الخط]، <http://www.elahdath.net/index.php/general/16505.html>
- <sup>47</sup> محمد درقي، صندوق الزكاة يتخطى مليار دينار بعد تسع سنوات من تأسيسه، جريدة الخبر، الجزائر، عدد 6554، 3 ديسمبر 2011، ص5.
- <sup>48</sup> خالد عبد العظيم أبو غابة، حسنى جاد الرب، الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص137.
- <sup>49</sup> من المحطات : محطة الزواج ؛ محطة شراء سكن ؛ محطة اقتراب الأولاد من التفكير في الزواج ومحطة التقاعد من العمل.
- <sup>50</sup> منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005، ص ص 201-204، بتصرف.